



دار المنظومة

DAR ALMANDUMAH

الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل : رؤية سوسيولوجية
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، محمد عبدالحميد
المجلد/العدد:	مج 22 , ع 85
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	ربيع
الصفحات:	109 - 165
رقم MD:	17155
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التغير الاقتصادي، العلوم الإنسانية، العلوم الاجتماعية، التوقعات المستقبلية، السوسيولوجيا، التغير الاجتماعي، التغير السياسي، السياسة الدولية، العلاقات الدولية، العصر الحديث، علم الاجتماع السياسي، علم الاجتماع، الدراسات المستقبلية، الاستراتيجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/17155

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك
تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل
مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بحوث ودراسات

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسيولوجية

د. محمد عبدالحميد إبراهيم

مقدمة: في إشكالية الدراسة وأقسامها الأساسية

يمكن القول بغير مبالغة أن أهم ما تتسم به المرحلة الحالية، على الرغم من حدة وسرعة التغيرات التي تميزها، وربما بسبب ذلك أنها تولي اهتماماً غير مسبوق بكل ما يتصل بالمستقبل.

وقد غطى هذا الاهتمام جميع فروع المعرفة كافة، سواء كانت هذه المعرفة معرفة تتصل بالعلوم الطبيعية أم تتصل بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وإذا كانت العلوم الطبيعية قد حققت تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد - خذ على سبيل المثال: الهندسة الوراثية، الجينات، الذرة، الكمبيوتر، تكنولوجيا الفضاء.. إلخ (انظر، كاكو، 2001، الخلف، 2003) فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وربما يرتد ذلك في أحد أسبابه إلى تباين طبيعة الظواهر التي تخضع للدراسة في هذه المجالات العلمية. حيث تتناول العلوم الطبيعية ظواهر تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوعات «متعينة» مستقلة عن ذات الباحثين مما يسهل دراستها والتحكم فيها والتنبؤ بسيرورتها المستقبلية. وذلك على العكس من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتناول ظواهر تتصل بموضوعات لا تتعين

* استاذ علم الاجتماع المساعد - جامعة الإمارات

شؤون اجتماعية | العدد 85، ربيع 2005م، السنة 22

إلا في سياق تاريخي بنائي معين، تتفاوت بتفاوت هذا السياق، ويصعب أن تكون مستقلة عن ذات الباحثين، وتند عن ضبط حركتها أو التنبؤ بمسارها مثلما هي الحال في العلوم الطبيعية.

ومن هنا تكتسب الدراسات المستقبلية طابعها الخاص وأهدافها النوعية داخل العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهذه الدراسات لا تهدف إلى التنبؤ بالمستقبل أو تقديم تنبؤات غير مشروطة وغير احتمالية بالأحداث المستقبلية؛ بل تقدم فهما احتمالياً ومشروطاً للمستقبل. ولذا تعدد المقولات والرؤى أو السيناريوهات المستقبلية التي يقدمها الاستشراف. كما لا تهدف الدراسات المستقبلية إلى وضع الخطط والاستراتيجيات، وإن كانت تقيّد بلاشك في ذلك. حيث توفر لأهل التخطيط والاستراتيجيات جانباً مهماً من القاعدة المعرفية التي تلزم لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط. كما تفيدينا في اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى قطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها. بالإضافة إلى ذلك تساعدنا الدراسات المستقبلية في اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا، وبلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها. (أنظر بالتفصيل، العيسوي، 2000 : 7-8).

إننا نعيش اليوم في واقع بات فيه استشراف احتمالات المستقبل ضرورة ملحة في جميع الأمور، وعلى المستويات كافة. بدءاً من المشروع الصغير - الذي يجب أن يحصن نفسه ضد المنافسة، وأن يعد نفسه للمستقبل، إلى البورصة التي تمثل مدرسة دائمة للتنبؤ، ف شراء وبيع الأسهم يتم وفقاً لاحتمالات الارتفاع والهبوط. وعلى مستوى الدولة التي يجب عليها أن تستشرف إمكانيات المستقبل وإلا أصابها التخبط والركود.

أضف إلى ذلك أن أي مجتمع يقبل الحاضر فقط باعتباره إعداداً للمستقبل. ونحن جميعاً نقبل وضعنا الاقتصادي والاجتماعي فقط لأن هناك أملاً في تحسينه مستقبلاً. لقد أصبح النظر يتم إلى كل شيء من زاوية علاقته بالمستقبل (إيلول، 2002، 2002 : 90-91).

من أجل ذلك أصبحت الدراسات المستقبلية من الحتميات، أي أنها صارت دراسات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ولا تجرى من باب الرفاهية أو التسلية الذهنية في الدول الغنية وحدها، بل إنها ضرورة للدول كافة على اختلاف حظوظها من الغنى أو الفقر ومن التقدم أو التخلف. (العيسوي، 2000 : 5).

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسيولوجية

وإذا كان المستقبل هو المجال المعرفي (الابستمولوجي) الذي يؤسس موضوعاً للدراسة في حقل مخصوص من حقول المعرفة العلمية بات يعرف بـ«علم المستقبل» أو «دراسات المستقبل» أو «الدراسات المستقبلية» أو «المستقبلات»، فلا شك أن هذا الموضوع من الموضوعات الإشكالية.

وينبع هذا الطابع الإشكالي من كون «المستقبل»، الذي يشكل البعد الثالث من أبعاد الزمن (بالإضافة إلى الماضي والحاضر) يشير إلى شيء لم يحدث بعد. وبالتالي فهل نستطيع، وكيف، نخضع هذا الشيء «الذي لم يحدث بعد» للدراسة العلمية، وهل نستطيع، وكيف، أن نتنبأ بما سيحدث في شيء لم يحدث بعد؟.

وتزداد إشكالية دراسة المستقبل حدة، إذا كان الواقع الذي يسعى علم المستقبل، أو الدراسات المستقبلية، على فهمه وضبط حركته، والتنبيؤ بمساره، سريع الحركة دائم التغيير، لا يكف عن التبدل والتحول، ويمتلئ بعدم اليقين uncertainty، ويصبح في التنبؤ Prediction أو الاستشراف extrapolation أو الاستبصار Forecasting - وهي القضايا التي تشكل بؤرة الدراسات المستقبلية - قضايا غاية في الصعوبة والتعقيد.

لكن سؤال المستقبل - على الرغم من إشكاليته - ظل بمثابة السؤال المحوري الذي فرض نفسه على «الدراسات المستقبلية» ورسم حدود البناء المعرفي والمنهجي الذي وسّم جميع الاتجاهات النظرية التي انشغلت بهذا السؤال - على الرغم من تباين رؤاها ومنطلقاتها الفكرية والأيدولوجية.

واللافت للنظر أن هذا السؤال - سؤال المستقبل - قد أصبح أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة. المرحلة التي فاضت فيها التغيرات المتلاحقة والسريعة عن حدود المعرفة العلمية. المرحلة التي مهما تباينت الآراء بشأن توصيفها (العولمة، الثورة العلمية والتكنولوجية، نهاية اليوتوبيا... إلخ) فليس ثمة اختلاف على أن التحول والتغير الحاد والسريع، وعدم اليقين، وانكماش الزمان واختفاء الحدود هو أهم ما يميزها.

غير أن الإجابة (أو الإجابات) التي قدمتها الاتجاهات النظرية والمنهجية المختلفة، على سؤال كيفية دراسة المستقبل، وكذا طبيعة المناهج والأدوات التي طورتها لتضي بهذا الغرض، جاءت دالة على طبيعة السياق البنائي التاريخي والمعرفي الذي ولدت من رحمته. كما أن النموذج الإرشادي أو المعرفي Paradigm الذي حكم توجهاتها المعرفية والمنهجية،

وما طرأ على هذا النموذج من تحول Paradigm shift جاء دالاً على حال العلم والمعرفة العلمية التي سعت، عبر تطور النظريات والمناهج العلمية، إلى دراسة المستقبل. (♦)

وإذا كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في استعراض الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل، فإننا نؤكد - على سبيل المثال الاحتراز أن مجال اهتمامنا لن ينصب على مناقشة موضوع المستقبل في علم الاجتماع فهذا الموضوع غاية في الأهمية لكنه يخرج عن الهدف الأساسي للبحث - لكننا سنهتم بكيفية اهتمام النظرية السوسيولوجية بموضوع المستقبل، ووضعية الدراسات المستقبلية داخل النظرية السوسيولوجية، وما يطرحه موضوع المستقبل من إشكاليات على هذه النظرية. مع ملاحظة أننا سنمتد، في كثير من الأحيان عند استعراضنا للاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل خارج حدود النظرية السوسيولوجية. وذلك لأن الدراسات المستقبلية أصبحت دراسات عابرة للتخصصات Transdisciplinarity كما أنها من ناحية ثانية - تجاوزت حدود النظرية السوسيولوجية - بل والعلوم الاجتماعية عموماً، خاصة عندما كشفت التغيرات البنائية التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين عن أزمة هذه العلوم وعجزها عن تطوير نموذج معرفي Paradigm يستوعب هذه التغيرات ويفسرهما. لذا فإن الاقتصار على عرض اتجاهات دراسات المستقبل في حدود النظرية السوسيولوجية فقط سيجرمننا من الإطالة على إسهامات الحقول المعرفية الأخرى في دراسات المستقبل. بل إن هذه الإطالة سوف توضح لنا بعض الأسباب التي حالت دون أن يكون علم الاجتماع قادراً على جعل الدراسات المستقبلية مجالات حيوية من مجالات دراسته، وفرعاً أصيلاً من فروعها.

بناء على ذلك فإن منهجنا في استعراض الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل سوف يتم من منظور سوسيولوجي، وبالأحرى من منظور سوسيولوجيا المعرفة.

ذلك لأن هذا المنظور سوف يمكننا من تحقيق هدف البحث وفق مستويات التحليل التالية:

1 - **المستوى البنائي**؛ وهو المستوى الخاص بطبيعة الظروف المجتمعية البنائية التي فرضت ضرورة ملحة لهذا النوع من الدراسات (زايد، 2000: 306). وسوف يمكننا هذا

(♦) يستخدم مفهوم النموذج المعرفي أو الإرشادي Paradigm على امتداد هذا البحث بمعنى الأفكار أو المقولات النظرية التي تجمع بين اتجاه، أو اتجاهات، فكرية بعينها. وتشكل موقفها الانطولوجي ورؤيتها للعلم.

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

المستوى من فهم طبيعة التفاعل بين الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأوسع.

2 - **المستوى التاريخي**: وهو المستوى الخاص بطبيعة التفاعل بين التطورات المجتمعية البنائية من ناحية، والتطورات المعرفية والمنهجية التي طرأت على اتجاهات دراسة المستقبل من ناحية أخرى.

وسوف يمكننا هذا المستوى من فهم طبيعة هذا التفاعل، وكيف شكل هذا التفاعل ميداناً لالتقاء الحاجة المجتمعية، التي ولدت طلباً متزايداً على دراسات المستقبل، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن الحادي والعشرين.

3 - **المستوى المعرفي (الابستمولوجي)**: وهو المستوى الخاص بطبيعة العلاقة بين المكون المعرفي والمفاهيمي والتحول المجتمعية. ودور هذه الأخيرة في تحول النموذج المعرفي Paradigm shift الذي رسم الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل من مرحلة الحداثة modernism وما اتسمت به من إيمان مطلق بقدرة العلم على التنبؤ بالمستقبل، إلى مرحلة ما بعد الحداثة Postmodernism التي شككت في قدرة العلم أصلاً - وفي قدرته على تحقيق هذه الغاية، وسعت من ثم إلى تفكيك الأطر المعرفية السائدة، والبحث عن نماذج معرفية مغايرة لدراسة المستقبل تأسيساً على ما سبق ينقسم البحث إلى النقاط التالية:

أولاً: دراسات المستقبل من التأمل الفلسفي إلى التأسيس المعرفي.

يهدف هذا القسم من البحث رصد المراحل المفصلية التي مرت بها دراسات المستقبل منذ مرحلة التأمل الفلسفي حتى مرحلة التأسيس المعرفي والمنهجي لهذا النوع من الدراسات. وكيف سعت عبر هذا التطور أن تشكل مجالاً مخصوصاً من مجالات المعرفة العلمية ذات أسس فكرية ومنهجية محددة.

ويستلزم ذلك بطبيعة الحال تحديد ماهية الدراسات المستقبلية، وهدفها، والمعايير العلمية والمنهجية التي يرى أقطاب هذا المجال أنها تشكل معايير التأسيس المعرفي والشرعية العلمية لهذا الحقل المعرفي، وإبراز المكانة التي باتت تحتلها دراسات المستقبل داخل النسق العلمي والأكاديمي على المستوى العالمي.

وإذا كان ظهور دراسات المستقبل وليد حاجة مجتمعية بنائية فإن التفسير العلمي لهذه «الحاجة» كان محدوداً بسقف المعرفة السائدة في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور هذا النوع من الدراسات. فالرغبة في التنبؤ بمآل أحداث الحاضر، وكشف ستار المستقبلين رغبة لازمت الإنسان منذ أقدم المراحل التاريخية حتى وقتنا الحالي.

إذ يرتد الاهتمام بالمستقبل إلى البدايات الأولى للتطلع البشري إلى المعرفة الشاملة للكون واستكثانه غوامضه وأسراره، وفي مقدمتها الزمن، وذلك بهدف السيطرة على حركته والتحكم في مساره (عبدالرحمن 1988: 7). كما أن هذه الغاية لم تكن حكراً على أحد بعينه ولا على جانب مخصوص من جوانب الفكر، لذلك لم ينفرد العلماء أو الفلاسفة أو المؤرخين بالفوص في خفايا المستقبل، بل كان للشعراء والأنبياء دور خاص في هذا المضمار (فخري، 1979: 11).

غير أن تحقيق هذه الغاية كان له مواصفاته في كل مرحلة، تلك المواصفات التي كانت تتحدد وفق طبيعة التطور المعرفي (المنهجي) في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الفكر الإنساني.

ففي القرون الوسطى - حيث لم يكن لمفهوم الزمان بإبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل - أي معنى، وكان محور الحياة البشرية هو السماء. فقد تشابك مفهوم الزمان والأزلية، كما تشابك عالم الآلهة وعالم البشر تشابكاً تاماً. وأصبح التاريخ ليس سوى التجلي الزمني لأجزاء دراما كونية وضعت فصولها في السماء.. وكان المستقبل والحالة هذه، عبارة عن استكشاف الفصول النهائية من هذه الدراما، سواء في شكلها الفردي أو الجماعي (انظر، فخري، 1979: 12).

بناء على ذلك أصبح المستقبل المنشود لا يمكن تحقيقه على الأرض، بل في «الحياة الأبدية»، أو في «المدن الفاضلة» أو من خلال «اليوتوبيات». وفي هذا السياق تأتي إسهامات فلاسفة المدن الفاضلة منذ أفلاطون ومن نحى نحوه من فلاسفة العرب والمسلمين.

غير أن الفكر الإنساني خطى خطوة هائلة بحلول القرن الخامس عشر. ذلك القرن الذي شهد تحولاً في الذهنية الإنسانية على يد «كوبرنيكوس» (1473 - 1543). فبعد أن كانت الشمس - رمز السماء - تدور حول الأرض، أصبحت الأرض وسائر الكواكب السيارة هي التي تدور حول الشمس. وبعد أن كان الإنسان ينشد المستقبل في الحياة الأبدية أو في

المدن الفاضلة أصبح ينشده على الأرض. وأصبح العلم - لا التأمل - هو الذي يؤسس المجتمع المثالي. ومنذ نهاية القرن السادس عشر حتى الربع الأول من القرن السابع عشر وضعت البذور الأولى - على يد «فرنسيس بيكون» (1561 - 1626) في كتابه الأطلنطيس الجديدة New Atlantes - لقدرة العلم على فهم المستقبل وعلى تغيير العالم والسيطرة على الطبيعة وتحسين أحوال الإنسان على الأرض. وكان «بيكون» أول من صاغ فكرة التقدم بالشكل الذي انتشرت فيه خلال القرن الثامن عشر وشكلت من خلاله مكوناً أساسياً من مكونات الإيديولوجية البرجوازية فيما بعد» (انظر، كورنيس، 1994: 110 - 112).

وعلى امتداد القرن السابع عشر والثامن عشر تشكلت الأسس المعرفية لمرحلة الحداثة وذلك من خلال ملحمين أساسيين هما (بغورة، 1999: 237).

- ظهور الفكر الفلسفي العقلي والتجريبي والمادي والنقدي من خلال نصوص الكثير من الفلاسفة أمثال ديكارت (1596 - 1650)، لوك (1632 - 1704)، ديدرو (1713 - 1784)، كانط (1724 - 1804).

- تأسيس الفيزياء الحديثة وتطبيقاتها التقنية وذلك من خلال جهود العالم الإنجليزي «إسحاق نيوتن» (1627 - 1742).

وشكلت هذه الأسس - فيما يرى الباحث - دوراً محورياً في التأسيس المعرفي والمنهجي لدراسة المستقبل. وذلك لأنها:

أ - أسست لفهم ابستمولوجي مغاير للزمن. فلم يعد الزمن مرتبطاً بمفهوم الأبدية «مثلما كانت الحال في العصور الوسطى كما لم يعد زمناً دائرياً، وإنما ارتبط بمفهوم «التقدم» ذلك المفهوم الذي يؤكد على أن الحضارة» تحركت وتتحرك وستستمر في التحرك بالاتجاه المرغوب» (كورنيس، 1994: 112)، وهكذا أصبح الزمن في عصر الحداثة زمناً «يتصاعد ويتقدم من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل» (بغورة 1999: 237).

ب - أكدت على دور جديد للعلم حيث أصبح الهدف الأساسي للعلم يتمثل في تقديم معرفة حقيقية، أو أقرب إلى الحقيقة عن الواقع. ذلك الواقع الذي يشمل الطبيعة، العقل، المجتمع، الثقافة (انظر، 2001: 372، Niiniiluoto). وأن بمقدور العلم «اكتشاف كل الحقائق، حيث تتساوى فكرة الحقيقة مع الواقع الملموس للعالم الذي نعيش فيه.

وهذا العالم محدود وبالإمكان تحليله وفهمه وتفسيره. والحقيقة تخضع لقوانين ثابتة باستطاعتنا، من خلالها التنبؤ بالأحداث» (الول، 2002: 200 - 201).

بناء على ذلك تم النظر إلى معرفة المستقبل بوصفها من نفس جنس المعرفة المبنية على الملاحظة، والتي يمكن إثباتها، أو نفيها، أو التنبؤ بها. (انظر، 1993: 336. Bell, w).

وساهم هذان المبدآن: الفهم الاستمولوجي المفاير للزمن، والتأكيد على دور العلم، في انتقال الاهتمام بالمستقبل من الطابع الفلسفي والتأملي إلى الطابع العلمي، وفي إرساء دعائم الدراسة العلمية للمستقبل.

وإذا كانت هذه التطورات العلمية قد أفضت إلى «التأسيس المعرفي والمنهجي» للدراسات المستقبلية، فإن التحولات المجتمعية الكبرى التي ترتبت على الثورة الفرنسية والثورة الصناعية قد أفضت إلى «التأسيس البنائي» لهذا النوع من الدراسات. فلم تكن المجتمعات بحاجة إلى الدراسات المستقبلية حتى قيام الثورة الصناعية (انظر، زايد، 2000: 307).

حيث ولدت التغيرات الفجائية والعميقة، التي ترتبت على هاتين الثورتين، طلباً متزايداً على الدراسات المستقبلية. طلباً أركته حاجة الرأسمالية الصاعدة آنذاك، وما ارتبط بها من نظام سوسيواقتصادي وسياسي، إلى ضبط حركة المجتمع، والتغلب على ما يتعرض له من أزمات، والتحكم في مساراته المستقبلية، والتنبؤ بها، ورسم صورة للمستقبل المرغوب.

وما أن حل القرن العشرون حتى اكتسبت الدراسات المستقبلية معناها الاصطلاحي على يد عالم الاجتماع «س. كولم جيلفان S.C. Gilfillan» الذي ربما يكون أول من اقترح اسماً لدراسة المستقبل حيث أطلق عليها عام 1907 اسم Mellantology، وهو مصطلح مشتق من كلمة يونانية تدل على أحداث المستقبل (كورنيش، 1994: 482).

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين نمت الدراسات المستقبلية وتطورت نتيجة للسياسات التاريخية الذي تخلق بفعل الحداثة. وكانت هذه الدراسات - من ثم - تعبيراً عن المشروع الحداثي، وسعيه المحموم لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتوسع والتراكم الرأسمالي، حتى خارج حدود المركز الرأسمالي ذاته. ودعم دور العلم والتكنولوجية وامتداد هذا الدور إلى مجالات أوسع (أنظر 363 - 349: 2002. Slaughter).

وكان من نتائج ذلك - على صعيد دراسة المستقبل والدراسات المستقبلية الارتباط الوثيق بين دراسة المستقبل والتخطيط للأمن القومي والعسكري خلال فترة ما بين

الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية. خاصة في أمريكا، عندما دعت الحاجة على أن تكون خطط إعادة البناء بعد الحرب تركز على دراسات منظمة لاتجاهات المستقبل، وحاجة هذه الدراسات - بدورها - إلى تطوير تقنيات بعينها، بغية استشراف المستقبلات البديلة والممكنة، (أنظر، 321 : Hannigan, 1980) والسعي الدؤوب نحو تطوير الاستشراف forecasting كمنشأ علمي لدعم التخطيط طويل المدى الذي تقوم به الحكومات والمؤسسات الكبرى (Hannigan, Ibid:320).

وساد هذا التوجه - على دراسات المستقبل - حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين. وكان هذا التوجه محكوماً بالرؤية التكنوقراطية للمستقبل.

تلك الرؤية التي تؤكد على الارتباط الحتمي بين التطور المتصاعد للمجتمع الغربي والتطور التكنولوجي. بل إن هذا الارتباط الحتمي يمتد إلى العلاقة بين التطور التكنولوجي والتقدم الإنساني برمته. إذ إن التطور التكنولوجي والتقدم الإنساني صنوان.

بناء على ذلك فإن مهمة باحث المستقبل futurist هي التأكيد على أن التحول من الحاضر إلى المستقبل سوف يتم بسهولة ويسر. وأن التدخل الإنساني لا يحتل أهمية كبيرة في التفكير المستقبلي التكنوقراطي لأن المستقبل سوف يتشكل بفعل قوى تتجاوز حدود التحكم السياسي (Hannigan, Ibid:324).

وكان من نتائج ذلك - على الصعيد المؤسسي - أن جمعية المستقبل العالمية World future society التي تأسست عام 1966 جعلت هدفها الأساسي الاهتمام بالدور الذي تلعبه التطورات التكنولوجية والاجتماعية في تشكيل المستقبل (أنظر: www.Wfs.org/fag.htm).

وخلال تلك الفترة، وما تلاها حتى منتصف السبعينيات ارتبطت الدراسات المستقبلية ارتباطاً وثيقاً بموضوع التنمية. وهيمن التنافس بين النموذج الاشتراكي والنموذج الرأسمالي على المناقشات المرتبطة بكيفية التغلب على التخلف. وشهدت هذه الفترة اهتماماً واضحاً بالنماذج، خصوصاً نماذج التنمية على أساس أن هذه النماذج هي الوسائط الأساسية لصياغة صور المستقبل (أنظر، 361 : yero, 1994).

وبحلول سبعينات القرن العشرين بدت الدراسات المستقبلية تتحول من «حقل يبحث عن تسمية» على حد تعبير أوارد كورنيش (أنظر، كورنيش، 1994: 481 - 490) إلى

حقل ذي مشروعية علمية ومؤسسية. حيث شهدت هذه الفترة استقراراً مؤسسياً وأكاديمياً على تسمية هذا الحقل المعرفي وتحديد ماهيته. فقد أجرت جمعية المستقبل العالمية عام 1975 استفتاءً حول المصطلح المفضل لدى أعضائها لهذا الحقل. وكان الرد الإيجابي على مصطلحين هما: دراسات المستقبل future studies وبحث الأمور المستقبلية أو المستقبلات future research وقبل ذلك بعام (1974) رفضت وزارة المستقبل التابعة لرئاسة الوزراء في السويد مصطلح علم المستقبل futurology في تقريرها عن دراسات المستقبل وفضلت استخدام مصطلح «دراسات المستقبل future studies»، واعتبر هذا المصطلح مفضلاً عن المصطلح الذي كان سائداً آنذاك «بحوث المستقبل» وذلك لأن الدراسات المستقبلية لا تتضمن البحث فحسب بل تتضمن الاستفادة بنتائج البحوث التي جرت من قبل، في مختلف الحقول. (أنظر، كورنيس، 1994: 485). وفي هذا السياق أصبحت الدراسات المستقبلية تعني حقلاً فكرياً ونشاطاً سياسياً يهتم بمختلف مجالات الحياة النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية، بقصد اكتشاف والتحكم في سلسلة الأسباب المعقدة والمستمرة، من خلال التصورات والتأملات المنظمة، والتجارب، والتفكير المبدع. وبناء على ذلك فإن الدراسات المستقبلية تشكل ضرورة لازمة على المستوى المحلي والقومي والدولي. كما تعد حقلاً بينياً وعابراً للتخصصات (Masini, Both

interdisciplinary and Transdisciplinary 1975: 15 quoted in: Slaughter, 1999: 839) وبحلول النصف الثاني من التسعينات استوفت الدراسات المستقبلية مبررات مشروعيتها المعرفية، وتم تحديد ماهيتها وهدفها، تحديداً لقي قبولاً عاماً من جانب جماعة الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل المعرفي. فعلى مستوى المبررات المعرفية تم التأكيد على ولادة فرع من فروع العلوم الاجتماعية هو علم دراسة المستقبل. ذلك لأنه قد استوفى المعايير الستة للتخصص العلمي وهي (Riner, 1998:360):

- 1 - وحدة إمبريقية للدراسة - تتمثل في المجتمع المدروس أياً ما كان تحديده.
- 2 - مفهوم محوري - يتمثل في مفهوم المستقبل، أو صورة المستقبل. وهذا المفهوم يشبه تلك المفاهيم المحورية التي توجد في حقول المعرفة العلمية الأخرى، مثل: مفهوم الشخصية في علم النفس، ومفهوم الثقافة في الانثربولوجيا.

- 3 - نموذج Model إنساني - كلي Holistic مفتوح.
- 4 - منهج أساسي لجمع البيانات يجمع بين مداخل متعددة.
- 5 - منهج لتحليل البيانات حيث يعتمد تطور دراسة المستقبل بوصفها علماً طبيعياً استدلالياً، يعتمد على مناهج من المقارنات المقننة من أجل الوصول على تعميمات يمكن اختبارها من خلال الملاحظات والتجريب.
- 6 - استراتيجية للتفسير - وتتمثل في نوع من النظريات التطورية - الكلية التي تجمع بين الاستكشاف والرؤية أو الاستبصار.

وعلى مستوى تحديد ماهية هذا الحقل المعرفي، ربما يعد «ويندل بيل» من أهم الباحثين الذين حاولوا تحديد ماهية الدراسات المستقبلية، وأهدافها. ويعد التعريف الذي قدمه من أكثر التعريفات التي تلقى قبولاً عاماً بين الجماعة العلمية المتخصصة في هذا المجال. حيث يعرف الدراسات المستقبلية بوصفها (أنظر، Bell, 1997, 1044, Blass, 2003)، (والعيسوي 2000) «الحقل المعرفي الذي يسعى إلى اكتشاف، أو ابتكار، وفحص، وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة، أو محتملة.. أو مفضلة.. من ثم فإن الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل المعرفي يسعون إلى معرفة:

- أ - ما الذي يمكن أن يكون (الممكن The Possible).
 - ب - ما المرجح أن يكون (المحتمل The Probable).
 - ج - ما الذي ينبغي أن يكون (المفضل The Prefeable).
- في ضوء ذلك حدد «بيل» تسع مهام للدراسات المستقبلية، هي (العيسوي، 2000: 10-11):

- 1 - إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة Possible futures أي بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً، وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.
- 2 - دراسة مستقبلات محتملة Probable futures، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمني معلوم، وفق شروط محددة، (مثلاً بافتراض استمرار التوجهات الحالية للنظام الاجتماعي - السياسي، أو بافتراض تغييره على نحو أو آخر). وغالباً ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.

3 - دراسة صور المستقبل images of the future، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها. وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثر فيما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، سواء من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع.

4 - دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد في تطوير منهاج وأدوات البحث في المستقبل.

5 - دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية. وهذا أمر متصل بالجانب الاستهادي للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها. إذ إن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند بالضرورة إلى أفكار الناس عن «معنى الحياة»، «المجتمع الجيد»، وعن «العدل» وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.

6 - تفسير الماضي وتوجيه الحاضر. فالماضي له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أن أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر، لأن ما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها على تشكيل المستقبل.

7 - إحداث التكامل بين المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها. ولذلك يطلق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية integrative أو الدراسات العابرة للتخصصات Transdisciplinary، ولما كانت التوصية بفعل اجتماعي ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها برغم أهميتها، بل يلزم أن تستدعي قيماً أو معايير أخلاقية معنية، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزاوج بين المعرفة العلمية والقيم.

8 - زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل، أو مقرطة التفكير المستقبلي والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس

للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.

9 - تبني صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها، على اعتبار أن ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع، ويتصل بذلك تبني أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

وبنهاية عقد التسعينات (من القرن العشرين) لم تعد الدراسات المستقبلية حقلاً من حقول المعرفة العلمية فحسب، بل أصبحت، بالإضافة إلى ذلك تخصصاً شارحاً *Metadiscipline* فهي تخصص «شارح» لأنها تستعين بالبيانات، والأفكار، والأدوات المتاحة في مختلف المصادر. كما تستعين بالتخصصات العلمية الأخرى، وتستعير منظورات بحثية من الاتجاهات النظرية المختلفة. كما تعد، في الوقت نفسه، تخصصاً *discipline* لأنها حاملة تجز ذلك بطريقة منظمة وورصينة، فإنها تدعم مجالاً بحثياً متخصصاً في صياغة المستقبلات البشرية (أنظر، Slaughter, 1999: 840).

غير أن «حال» المعرفة العلمية في هذا الحقل المعرفي، خلال الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، لم تكن هي ذات المعرفة التي كانت سائدة قبل ذلك. حيث بدأت الدراسات المستقبلية تبتعد عن الحتمية التكنولوجية التي لازمتها منذ منتصف الخمسينات. وتحو منحى يعتمد على التحليل والرؤية، والانخراط بشكل أعمق - في الهم الإنساني العام (أنظر، Slaughter, 1999: 838). وقد تزامن ذلك مع بدايات الحركة النقدية التي ظهرت في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وداخل النظرية السوسولوجية، بشكل خاص، وما ترتب على ذلك من نقد الأطر النظرية الكلاسيكية، ومحاولة الخروج من إساها. ودعم من ذلك التغيرات الحادة التي تنامت منذ منتصف السبعينات، ووصلت إلى ذروتها خلال العقد الأخير من القرن العشرين (انهيار سور برلين، سقوط الاتحاد السوفيتي، العولمة، .. الخ).

ولا شك أن هذه التغيرات قد مثلت تحدياً للدراسات المستقبلية، والعلوم الاجتماعية كافة، وخاصة علم الاجتماع.

وقد أفضى ذلك على صعيد الدراسات المستقبلية وعلى صعيد النظرية السوسولوجية

- أيضاً - إلى نمو اتجاهات نقدية سعت إلى تجاوز الأطر الكلاسيكية، وتمكين الأطر النظرية والفكرية السائدة، والبحث عن أطر نظرية ومنهجية بديلة تتمكن - فيما يخص الدراسات المستقبلية - من تجاوز أشكال المعرفة المسيطرة. وعبر هذه الرحلة تشكلت معالم اتجاهات نظرية ومنهجية متعددة داخل حقل الدراسات المستقبلية. ولما كان البحث سيتعرض تفصيلاً لهذه الاتجاهات في سياق لاحق، فسوف ننتقل فيما يلي إلى مناقشة طبيعية العلاقة بين النظرية السوسيولوجية والدراسات المستقبلية، بهدف الكشف عن أشكال الاتصال والانفصال بينهما، وكيف ارتبط ذلك بتغيرات مجتمعية أثرت على طبيعة النماذج المعرفية السائدة فيهما. وأفضت بالتالي إلى تباين النظر إلى حاضر المجتمعات ومستقبلها. وهذا ما سنوضحه في السياق التالي.

ثانياً: السوسيولوجية ودراسة المستقبل؛

إذا كان علم الاجتماع قد ارتبط في نشأته بجملة التغيرات البنائية والفكرية التي شهدتها المجتمع الأوروبي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فإن الهدف الأساسي الذي أعطى مبرراً لنشأة هذا العلم هو دراسة وفهم هذه التغيرات، والتنبؤ بمسارها المستقبلي، إذ إن علم الاجتماع لا يهتم فقط بدراسة الحاضر، وما يعتريه من تغيرات، بل يسعى كذلك، إلى التنبؤ بالمسار المستقبلي لهذا الواقع.

ومن هنا شكل استشراف المستقبل هدفاً أصيلاً من الأهداف التي سعى إليها هذا العلم. بل إن الدراسات المستقبلية كانت تعد، في مراحل تطورها الأولى، فرعاً من فروع علم الاجتماع (أنظر، 1999:295، Bel).

غير أن اهتمام علم الاجتماع، والنظرية السوسيولوجية، بموضوع المستقبل قد ارتبط بجملة من التغيرات، يمكن إيجازها فيما يلي:

1 - طبيعة التطورات النظرية والمنهجية التي مر بها علم الاجتماع، في مسيرته المعرفية، وسعيه نحو صياغة «نظرية» علمية تكون قادرة ليس فقط على فهم المجتمع وما يعتريه من تغير، بل تكون ذات قدرة تنبؤية تمكنها من التنبؤ بالمسار المستقبلي لهذا المجتمع.

2 - ما تعرضت له هذه النظرية من أزمات، عبر مسيرتها التاريخية، تلك الأزمات التي كانت تجسد، في الوقت نفسه، أزمة علم الاجتماع ذاته، وأثرت على قدرتها

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسيولوجية

التفسيرية والتنبؤية. وأفضت إلى فشل علم الاجتماع في جعل الدراسات المستقبلية فرعاً أصيلاً من فروعه.

3 - طبيعة التطورات المعرفية التي وسمت الدراسات المستقبلية، منذ بواكيرها الأولى، وسعيها الدائم نحو الاستقلال، وتأسيس حقل معرفي مستقل بذاته.

4 - طبيعة التحولات البنائية التي شكلت السياق (الأوسع) الذي تفاعلت معه النظرية السوسيولوجية والدراسات المستقبلية، مدأً وجزراً، وما ترتب على هذه التحولات من تغاير المجتمع الذي سعت النظرية السوسيولوجية، والدراسات المستقبلية، إلى فهمه والتنبؤ بمساره المستقبلي. وما واكب ذلك من تحول النموذج Paradigm الذي كان سائداً داخل النظرية السوسيولوجية والدراسات المستقبلية، على السواء. والبحث عن نموذج مغاير، ذات كفاءة تفسيرية تتلاءم مع الواقع الذي تبدل بالجملة خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

لقد صاغت هذه المتغيرات طبيعة العلاقة بين النظرية السوسيولوجية والدراسات المستقبلية. وما شاب هذه العلاقة من اتصال وانفصال. منذ أن وضع علم الاجتماع لبناته الأولى كتخصص أكاديمي. وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر. حيث تم تأسيس أول قسم لعلم الاجتماع في جامعة كنساس عام 1889، وفي جامعة شيكاغو عام 1893. حتى الوقت الحالي الذي شهد بعض الأصوات التي ترى أن علم الاجتماع قد فقد مصداقيته الفكرية، كما فقد مبررات وجوده كتخصص علمي. (أنظر على سبيل المثال Woolcock, 2000, Hargens, 2000).

وعبر هذه الرحلة شكل سؤال المجتمع بؤرة اهتمام علم الاجتماع. وتمثل الهدف الأساسي لهذا العلم صياغة نظرية ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية، تتمكن - عبر قدرتها التفسيرية، من فهم طبيعة المجتمع وتفسيره. كما تتمكن - عبر قدرتها التنبؤية، من التنبؤ بطبيعة المستقبل الذي سيكون عليه هذا المجتمع. ومن هنا كان الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع يتمثل في تطوير نظرية (نظريات) تفسر التغير الاجتماعي والتطور التاريخي، وتساهم في صياغة وتشكيل مسار هذا التطور.

وإذا كان علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر لم يكونوا علماء مستقبل، فإن نظرياتهم قد طرحت تصورات ضمنية حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التي انشغلوا بدراساتها (زايد، 2000: 315).

وجاءت هذه النظريات معبرة، بشكل أو بآخر، عن حقيقة أساسية تتمثل في أن «التطور» أو «التقدم» الإنساني يمثل حتمية تاريخية. نجد ذلك واضحاً، بتجليات متنوعة - عند أوجست كونت، وتصوره لتطور المجتمعات وفقاً لقانون المراحل الثلاث. ولدى دوركايم، وتصوره لتطور المجتمعات من النمط إلى النمط المعقد، ومن التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. ولدى ماكس فيبر، وتصوره لتطور المجتمعات نحو نمو البيروقراطية والعقلانية والتخصص. ولدى ماركس، وتصوره لتطور المجتمع الإنساني وفق اللوحة الخماسية (المشاعية، الإقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية).

وتمثلت مهمة علم الاجتماع - حينذاك - في اكتشاف القوانين التي تحكم حركة المجتمعات الإنسانية في استقرارها، وتطورها، وتحولها.

وكان علم الاجتماع يسعى - حينئذ - سعياً محموماً للتشبه بالعلوم الطبيعية في دقتها وفي قدرتها التفسيرية والتنبؤية. وقد أفضى ذلك إلى هيمنة الفلسفة الوضعية، كنموذج تفسيري Paradigm طال مختلف فروع العلم الاجتماعي: السياسة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا البشرية. ويؤكد هذا النموذج على وحدة المنهج العلمي، وعلى إمكانية تطبيق قوانين عامة على المجتمع، تماماً كما في المجال الطبيعي (أنظر، زايد، 1996: 262-263).

وأصبحت الوضعية هي الطريق الملكية للمعرفة العلمية. الأمر الذي أفضى إلى هيمنة النموذج الوضعي على نظرية علم الاجتماع منذ أوائل القرن العشرين حتى الثلث الأول منه. وكان هذا النموذج ينطلق من الثوابت التالية (أنظر، Smelser, 2000: 276):

- أ - أن الحقائق معطاة بشكل موضوعي، في الطبيعة، ويمكن اكتشافها من خلال البحث. ويجب التعامل مع الظواهر والوقائع كافة بوصفها أشياء.
- ب - أن اكتشاف هذه الوقائع وفهمها عملية موضوعية.. ويجب أن يكون الباحث محايداً في عملية البحث.
- ج - يجب أن يكون الباحث دقيقاً في فهم الوقائع الاجتماعية بهدف الوصول إلى الموضوعية.
- د - أن المعرفة ذات طابع استقرائي، حيث تتأسس القوانين العلمية بناءً على الانتظامات والارتباطات السببية.

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

هـ - التأكيد على الحياد السياسي والأخلاقي للمعرفة.. وأن هذه المعرفة الحيادية هي المادة الخام للهندسة الاجتماعية، كما أن المعرفة السوسولوجية هي وسيلة إصلاح المشكلات الاجتماعية.

غير أن هذه الأسس الفكرية التي شكلت النموذج الوضعي، كما تبدى لدى أبرز مؤسسيه (كونت، دوركايم، ماكس فيبر) إلى حد ما، لم تستخدم في فهم المجتمع وتطوره؛ بل كانت تستخدم مطية لتثبيت أركان النظام الاجتماعي الذي تشكل أوائل القرن العشرين. وكان أن انتصر هذا النموذج «للنظام» على حساب «التقدم». ورأي دوركايم أن العلم (علم الاجتماع) لم يصل بعد إلى مرحلة النضج لكي يتنبأ بالمستقبل (أنظر، زايد، 1984: 78 - 86).

وبحلول العقد الثالث من القرن العشرين تراجع هذا النموذج، وفقد المكانة التي كان يتبوؤها داخل النظرية السوسولوجية.

وكان ذلك تحت وطأة التغيرات العنيفة، التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى، والثانية، والانهيار والكساد الاقتصادي في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، وما واكب ذلك من مشكلات اجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجريمة، وطالت هذه التغيرات أبنية المجتمع والنظام الاجتماعي الذي جاهد هذا النموذج في العمل على تثبيت أركانه والمحافظة عليها.

لذا تحول مركز الثقل الأساسي للنظرية السوسولوجية منذ أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات إلى التركيز على مدى إسهام العناصر البنائية للمجتمع في «الأداء الوظيفي...»، «التوازن البنائي» لهذا النظام. والعمل على خلق «إجماع قيمي» يضمن للمجتمع، والنظام، بقائه واستمراره، ويحول دون ظهور «معوقات وظيفية» تحد من ذلك. وتم التأكيد على «كلية المجتمع» فالمجتمع وحدة واحدة، نسق واحد. وأن الشروط الأكثر جوهرية للتحليل الدينامي لهذا المجتمع (النسق) هو الإحالة المستمرة والمنهجية لكل مشكلة، أي حالة النظام ككل.. فأى عملية أو مجموعة شروط إما أن تسهم في الحفاظ على النظام (أو تطويره) وإما أنها تسبب «الأعطال» من حيث إنها تعوق تكامل النظام وفعاليته.. (أنظر، ليوتار، 1994: 35).

وشكلت هذه المهام أكثر الأسس جوهرية في البنائية الوظيفية. كما تبدت في أعمال تالكوت بارسونز، رائد البنائية الوظيفية في عالم الاجتماع (أنظر، زايد، 1984: 138 - smelser 2000 Therbom 2000).

غير أن نموذج البنائية الوظيفية لم يكن هو النموذج الوحيد الذي ساد داخل النظرية السوسولوجية في ذلك الوقت، فيحلول منتصف الأربعينات من القرن العشرين، شهد علم الاجتماع عصره الذهبي، الذي استمر حتى منتصف الستينات (1945 - 1965)، حيث شهد استقراره الأكاديمي كتخصص علمي. وبدأت مهامه أكثر وضوحاً، ومستقبله مضمون، ومنظوره لديهم الثقة بالنفس، نابعة من ثقتهم بالتخصص الذي ينتمون إليه (أنظر، (wallerstein: 2000: 24).

وكان من أهم السمات الدالة على ذلك تبلور نموذجين نظريين، داخل النظرية السوسولوجية، لكل منهما سماته النظرية، ومنطقاته الفكرية والأيدولوجية. وهذان النموذجان هما: النموذج البنائي الوظيفي، والنموذج الماركسي. ولن نهتم هنا باستعراض تفصيلي لهما إلا بالقدر الذي يوضح لنا تصورهما لموضوع المستقبل.

ويرى الباحث أن تصور هذين النموذجين لموضوع المستقبل خلال العصر الذهبي لعلم الاجتماع (1945 - 1965) قد تشكل في سياق الإحساس الذي خالغ معظم علماء علم الاجتماع آنذاك - باكتمال مشروع الحداثة الغربي. ذلك المشروع الذي أخذ على عاتقه تطوير معرفة موضوعية. والوصول إلى حقائق مطلقة، وأخلاق عالمية، عبر تأكيده على الوحدة والتكامل والإيمان المطلق بدور العلم. وتحرير الفكر والفعل الإنساني من كافة ضروب الخرافة واللاعقلانية. والسعي الدؤوب نحو تحرير الإرادة الإنسانية. والإيمان المطلق بالتقدم. وأن غداً أفضل من اليوم (أنظر، (Berthon, et. al. 200: 267).

ويستقي النموذج الوظيفي تصوره للمستقبل من الرؤية الليبرالية للعالم. وطبقاً لهذه الرؤية فإن البشرية تتجه نحو العيش في مجتمع حر تنعدم فيه - أو تكاد - القيود البنائية ويعظم من تنوع الفرص. بحيث يستطيع كل الأفراد من تحقيق ذواتهم في ظل نظام يرفض شرعية المميزات الموروثة. وفي هذا السياق تم الإعلان عن «نهاية الأيدولوجيا» وأخر الخمسينات وأوائل الستينات - كما تم التأكيد على أن المرحلة الحالية تتسم بتلاشي التناقضات الأيدولوجية والانقسامات الاجتماعية. حيث تم دمج الجميع في المجتمع الصناعي، ومنحهم مزايا مادية واسعة.. وأن المشكلات الجوهرية للثورة الصناعية قد حلت. وسادت العقلية التقنية في الثقافة. وأن ما تبقى من مشكلات اجتماعية وسياسية تتحول إلى مرتبة المسائل الفنية التي سرعان ما يتم إيجاد حلول فنية لها.

(أنظر، أرشر، 2000 - 103). وأن العالم في طريقه لتحقيق هذا النموذج (المستقبلي)، خاصة المجتمعات الغربية، لكنه سرعان ما سيعم بقية أرجاء العالم - إن أجلاً أو عاجلاً. (Wallerstein, Ibid 26) والصلات قوية - لاشك بين هذه الرؤية، وإطروحة «نهاية التاريخ» التي دشنها فوكوياما، في أوائل التسعينات، والتي تؤكد على أن هذه «النهاية» أفصحت عن انتصار النموذج الليبرالي الغربي.

على الضفة الأخرى كان النموذج الماركسي يبشر بروية مغايرة للمستقبل رؤية تنصير للتطور التاريخي والتحرر الإنساني، وتؤمن بدور العلم في إنجاز هذه المهام. لكنها تنبني على أسس غير تلك الأسس التي تنبني عليها الرؤية الليبرالية (الوظيفية) للمستقبل. بل إن الأسس التي يبني عليها النموذج الماركسي رؤيته للمستقبل لا تتحقق إلا «بنفي» المجتمع الرأسمالي ذاته. وتتوالد آليات النفي هذه من قلب التناقضات والانقسامات التي يشهدها المجتمع الرأسمالي. والتي ستزداد حدة، بمرور الوقت، لتخلق في النهاية «نقيضها الموضوعي» وهو المجتمع الاشتراكي. ذلك المجتمع الذي لن يكون سوى مرحلة مؤقتة سرعان ما يتجاوزها التطور التاريخي ليصل إلى المرحلة الشيوعية (هل يمكن القول إن هذه المرحلة كانت تمثل نهاية التاريخ عند ماركس؟).

غير أن التطورات التي خبرها الواقع المجتمعي، الذي كان يمثل السياق الموضوعي الذي تخلقت من رحمته الرؤى والتصورات المستقبلية التي راهن عليها وبشر بها النموذج الوظيفي والنموذج الماركسي، وعكست في الوقت نفسه تصورهما للمستقبل، قد قلبت هذه النماذج رأساً على عقب. بل إن التحولات المجتمعية التي حدثت منذ أواخر الخمسينات ووصلت ذروتها في منتصف الستينات من القرن العشرين لم تقض فقط إلى انتهاء العصر الذهبي لعلم الاجتماع، بل أفضت كذلك إلى التشكيك في القدرة التفسيرية والتنبؤية للنظرية السوسولوجية بشكل عام، وللنماذج المعرفية Paradigms التي تطورت داخلها خصوصاً النموذج الوظيفي والنموذج الماركسي على نحو خاص.

وشهدت النظرية السوسولوجية - منذ ذلك الحين - تحولاً لافتاً كان من أبرز معالمه نمو الاتجاهات التي سعت إلى نقد المسلمات المعرفية التي استند إليها النموذج المعرفي للنظرية الوظيفية والنظرية الماركسية. والمؤكد أن الاتجاهات النقدية التي نمت من قلب هاتين النظريتين، ومن خارجهما، لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات المجتمعية التي

شهدها الواقع الأوروبي منذ أواخر الخمسينات، تلك التغيرات التي واكبت الثورة العلمية والتكنولوجية. فهذه الثورة كان تأثيرها «أكبر وأعمق وأهم من الثورة الصناعية (توفلر 1974 : 14)»، حيث لم تؤد - هذه الثورة إلى إنتاج سلع وتقنيات ومعارف جديدة فقط، بل أدت كذلك إلى ثورة شاملة في قوى الإنتاج، مما أدى، بدوره، إلى تحولات هائلة في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى أن رأسمالية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ذات الطابع الكلاسيكي قد اختفت، أو على الأقل تعرضت للتحويل. (أنظر، مرسى، 1990، 1984، Bodham).

وعلى صعيد التنظير السوسيولوجي كشفت هذه التحولات عن أزمة النماذج السوسيولوجية التي قدمتها النظرية الوظيفية والنظرية الماركسية. سواء في تفسير الواقع أو في التنبؤ بمساره المستقبلي.

فعلى صعيد النموذج الوظيفي دلت هذه التحولات على فشل الإجماع السياسي الذي راهن عليه النموذج الوظيفي. وعدم تحقق مجتمع الوفرة الذي بشرت به أطروحة «نهاية الأيديولوجيا» بل على العكس، تزايدت حدة الصراعات الاجتماعية والسياسية، وتنامت حركات الرفض الاجتماعي. وبدأت النظرية الوظيفية - كما يقول انطوني جيدنجز - مشوهة وغير مثمرة في وجه الصراع الاجتماعي والسياسي المتنامي في الغرب (Giddens, 1973: 13).

وعلى صعيد النموذج الماركسي كشفت هذه التحولات أيضاً عن «عقم» هذا النموذج وعدم قدرته على فهم تعقيدات المجتمع الرأسمالي. وتقولبه في صيغة ذات طابع «حتمي»، تنظر إلى المجتمعات من ثقب العامل الاقتصادي، وتراه العامل الأوحد الذي يشكل واقع هذه المجتمعات ويحدد آفاق تطورها المستقبلي.

وإزاء هذه الأزمة التي أخذت برقاب النظرية السوسيولوجية بشكل عام، وعصفت بأهم الثوابت المعرفية التي يرتكن إليها أهم نموذجين معرفيين من نماذجها، نمت من قلب هذه النماذج، ومن خارجها، اتجاهات نقدية نحت منحى أكثر راديكالية. وسعت إلى الخروج من «دائرة النظام» وكسر «الإجماع القيمي» الارثوذكسي القديم الذي ميز النظرية الوظيفية والنظرية الماركسية في صياغتها الكلاسيكية. (أنظر، زايد 1984: 163 - 193).

وكان أهم ما يميز هذه الاتجاهات النقدية، هي أنها أخضعت كافة المسلمات، التي ارتكن إليها النموذج الوظيفي والنموذج الماركسي للمراجعة وإعادة النظر.

وترتب على ذلك - على مستوى النموذج الوظيفي - تغير السؤال المركزي الذي هيمن على اهتمام هذا النموذج والذي مؤداه: ما الذي يلم شمل المجتمع، وما الذي يحافظ على بقائه واستمراره؟ بدأت الاتجاهات النقدية تهتم بسؤال، غاب عن النموذج الوظيفي الكلاسيكي، هو: ما الذي يدفع المجتمع إلى الأمام، وما الذي يعمل على تغييره؟ (أنظر، زايتلن، 1989: 15)، وكان من نتائج ذلك أن اهتم الجيل الثاني من رواد الوظيفية بموضوعات الصراع والتغير، وهي الموضوعات التي كانت أكثر ارتباطاً بالنموذج الماركسي. حيث اهتم «لويس كوزر» بالكشف عن وظائف الصراع، كما حاول «ديفيد لوكود» الاقتراب من الماركسية، وتبنى منحاً صراعياً في النظر إلى أشكال اللامساواة داخل المجتمع. كما سعى «رالف داهر ندورف» للتوفيق بين الوظيفية والماركسية، في تحليله للصراع والتغير الاجتماعي. أما «رايت ميلز»، الذي كان من أشهر علماء الاجتماع في أمريكا خلال الخمسينات، فكان أكثر ارتباطاً بالماركسية، ناقداً إياها، ومستلهما بعض قضاياها، وعارض التيار السائد في علم الاجتماع الأمريكي - وهو التيار المحافظ - وانتقد أولئك الذين يتسربلون بعباءة المنهج العلمي، ليخفوا تحيزاتهم غير العلمية. وثار على النظريات الأيديولوجية التي تبرر شرعية النظام القائم. وحث علماء الاجتماع على ضرورة الفهم العميق للعلاقة بين الفرد والمجتمع. فهاً يتجاوز الرؤية التجزيئية التي تنتزع الظواهر من سياقها البنائي والتاريخي، كما يفعل الاتجاه الامبيريقى المجتزئ، وشدد على ضرورة أعمال «الخيال السوسيولوجي، كأساس لفهم العلاقة بين الفرد والمجتمع (أنظر، زايد، 1984: 153 ، 115 :spector, 2002).

وشهدت أواخر الستينات نمو طائفة واسعة من علماء الاجتماع الأمريكيان الذين أطلقوا على أنفسهم صراحة «علماء الاجتماع الماركسيين» وشهد الاجتماع الذي عقده «الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Association في أغسطس 1968 حضوراً واضحاً للجناح الماركسي في علم الاجتماع الأمريكي. وترجم، هذا الجناح ماسمي (آنذاك) بحركة تحرير علم الاجتماع Soeiology Liberation Movement . وتم الاعلان عن هذه الحركة في اجتماع الجمعية المشار إليه. كما شهد هذا الاجتماع انتقاداً حاداً لما اسماه Marten Nicolaus «القطط السمان» من علماء الاجتماع. الذين يحصلون على الدعم من الحكومة ومن الشركات التجارية.. واتجهوا لموضوعات بحثية تقرضها الطبقة الحاكمة. (أنظر، Fuller, Abigaila. 1996).

على الجانب الآخر كان النموذج الماركسي يخضع أيضاً، - ولكن من منظور مختلف - لحركة نقدية أشد وطأة، طالت الأسس المعرفية التي كانت تعد في حكم المسلمات في النموذج الماركسي. وأسفر ذلك عن التراجع عن كثير من هذه المسلمات، وقد تبدى ذلك في (أنظر، إبراهيم، 1996: 90):

1 - التراجع عن فكرة الحتمية الاقتصادية، وعن الفهم الآلي للعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي. والبحث عن أسس غير اقتصادية لتفسير الظواهر المختلفة.

2 - التركيز على دور العوامل الثقافية والفكرية أو «الوعي» في إعادة إنتاج وتحول الحياة الاجتماعية. وتبدى ذلك في اسهامات جورج لوكا تش، وجرامشي، وهربرت ماركيز، حيث سعى هؤلاء نحو صياغة نظرية «طوعية» للفعل وليس نظرية تتسم بالحتمية الاقتصادية. (أنظر، Bottomore. 1975). كما وجد تجليه الأوضح في اسهامات مدرسة فرانكفورت، التي غالباً ما تعرف باسم النظرية النقدية، حيث ركزت على دور العوامل الثقافية وإنتاج المعرفة في تشكيل المجتمعات الحديثة وتطورها. وتبنت نظرة مختلفة للصراع - غير تلك النظرة التي سادت داخل النموذج الماركسي الكلاسيكي. ففي مقابل التصور الماركسي الذي يحصر هذه الصراعات في المصالح الاقتصادية أو الصراعات الطبقيّة، تبنت النظرية النقدية رؤية أوسع للصراع مكنتها من الاهتمام بالصراعات الثقافية والفكرية (1975: Bottomore).

3 - القبول المتزايد لفكرة الاستقلال النسبي للمستويات المختلفة، الاقتصادي، السياسي، الأيديولوجي، داخل التكوين الاجتماعي، وتراجع الدور المهيمن الذي كان يحتله العامل الاقتصادي في تفسير تطور المجتمعات.

4 - رفض أشكال التفسير ذات الطابع الجمعي، التي تسلم بوجود كيانات مجاوزة للفرد، لها أولوية تفسيرية. والتأكيد على دور الفاعلية الفردية في تفسير الظواهر الاجتماعية. وتبدى ذلك بوضوح لدى أصحاب الماركسية التحليلية الذين يؤكدون على أن كل الظواهر الاجتماعية، سواء ما يختص بأبنيتها أو بتغيرها، لا يمكن تفسيرها إلا من خلال أساليب تأخذ في اعتبارها الأفراد، وخصائصهم

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسيولوجية

وأهدافهم، وأفعالهم. وأن أي تفسير لا يبدأ من سلوك الفرد يعد تفسيراً منقوصاً. (أنظر، 2002: 499 udehn).

ويمكن القول إن الهدف المشترك الذي شكل نقطة التقاء الاتجاهات والتيارات النقدية التي نمت من قلب النموذج الوظيفي والنموذج الماركسي على السواء، خلال فترة الستينات وأوائل السبعينات، قد تمثل في إنتاج علم اجتماع راديكالي Radical sociology يتعامل بشكل مختلف مع العضلات الخاصة بإنتاج معرفة بالتحول الاجتماعي. وتطوير علم اجتماع ذات وجه إنساني، يهتم بالبشر sociology for the people وذلك على العكس من التيار السائد في علم الاجتماع الذي تحول إلى أداة لخدمة الطبقات الحاكمة، سواء ذات الطابع الشمولي (الاتحاد السوفيتي آنذاك)، أو ذات الطابع الليبرالي (المجتمعات الرأسمالية). كما يسعى، علم الاجتماع الراديكالي، إلى تطوير بدائل راديكالية تدعم التغيير الاجتماعي الجذري.

وكان قد سعى علم الاجتماع النقدي إلى تطوير نموذج جديد new paradigm يؤكد على: (Bottomore. 1975).

131

- إن الاهتمام الأساسي لعلم الاجتماع، وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يجب أن ينصب على الاهتمام النقدي بالمؤسسات والعمليات داخل المجتمعات الحالية (أيّاً ما كان نظامها) بدلاً من تسهيل مهمة الحفاظ على هذه المجتمعات.

- الالتزام برؤية منهجية تؤكد على أهمية الفعل الإنساني وحرية النسبية. بدلاً عن تصور للحمية الاجتماعية تتضمن تخليداً لأي نظام اجتماعي معين، أو تدافع عن أي مستقبل محتوم لهذا النظام.

وما كادت هذه الاتجاهات النقدية تستوي على عودها، وترسي بالفعل دعائم علم اجتماع راديكالي يتجه نحو صياغة بدائل جديدة للتغيير الاجتماعي تتجاوز تلك البدائل التي صاغها الحرص القديم من رواد الوظيفة والماركسية، حتى فاجأتها عواصف التغيير المجتمعي التي جاوزت في راديكاليته سقف التوقعات النظرية لهذه الاتجاهات.

ففي العام السابع والستين، من القرن العشرين - بلغت حركات حقوق الإنسان، والحركات المناهضة للحرب والمضادة للإمبريالية الأمريكية، ذروتها في أمريكا (fuller, 1996:2) كما شهدت فرنسا في العام الذي يليه اندلاع حركات الطلبة التي سرعان ما ألهمت مشاعر

المعارضة لدى العمال. وعمت الحركات الاجتماعية المناوئة للأنظمة القائمة معظم أرجاء العالم الأوروبي (شرقه وغربه). وجاءت هذه الأحداث لتعبر عن مظاهر الضعف التي بدأت تدب في جسد المجتمع الغربي، كما جاءت دالة على عمق الفجوة التي ازدادت بين أحاسيس الناس وتصوراتهم، وبين الواقع الماثل أمامهم، الأمر الذي ولد لديهم شعوراً بأن هناك بعض مظاهر الخلل الكامنة في بناء هذا الواقع (أنظر، زايد، 1984: 209).

ولم تدل هذه الأحداث، في مجملها، عن ذلك فقط، بل جسدت عمق الأزمة التي وصل إليها مشروع الحداثة الغربي برمته. وإخفاقه في تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه. كما أثبتت عدم مصداقية النماذج التي صاغها، والمسلمات التي انطلق منها: خاصة الإيمان بدور العلم والعقل في التواصل إلى الحقيقة المطلقة، وفي إنتاج معرفة يقينية بالواقع الاجتماعي تستطيع فهم هذا الواقع - بكل تعقيداته - وتتنبأ بمساره المستقبلي.

وما أن حلت أوائل السبعينات - من القرن العشرين - حتى أصبح ما سمي باتجاهات ما بعد الحداثة Post-modernism بمثابة «المانيفستو» الفكري في حقول المعرفة الاجتماعية المختلفة: بدءاً من الفن، والعمارة، والأدب، والموسيقى، والسينما، والتكنولوجيا، ووسائل الاتصال، وأشكال الموضة... إلخ (أنظر، Ley، 2003: 537 - 560) ذلك «المانيفستو» الذي سعى إلى إحداث قطيعة جذرية مع كافة أشكال الثقافة والجماليات السائدة. وكذلك مع لحظة مختلفة نوعاً من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي تقاس في مواجهتها جوانب جدتها وتجديداتها. لحظة (أو حتى نظام) اجتماعية واقتصادية جديدة أطلقت عليها تسميات متنوعة، مثل مجتمع وسائل الإعلام، مجتمع الاستعراض، مجتمع الفرجة، مجتمع الاستهلاك.. إلخ (أنظر، ليوتار 1994: 7-8، جيمسون، 1991: 385 - 376).

ولاشك أن الاستعراض التفصيلي لهذه الاتجاهات، وللحقول المعرفية التي جسدها، أمر يخرج عن هدف البحث. لذا سنكتفي هنا بذكر أهم الأسس العامة التي يستند إليها النموذج الفكري لما بعد الحداثة Post-modernism paradigm.

فعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف مفهوم «ما بعد الحداثة» حتى بين مفكري هذه المرحلة «الحداثة» إلى مرحلة «ما بعد الحداثة»، وسواء كان هذا المفهوم يعبر عن «لحظة تاريخية» أم يعبر عن «حركة ثقافية»، أم عن المنطق الثقافى للأسماالية المتأخرة. وعلى الرغم - كذلك - من التباينات الشاسعة بين الاتجاهات ما بعد الحداثة، فثمة

مجموعة من الأفكار التي يمكن القول إنها تشكل الأساس العريض للنموذج الفكري الذي يلقي قبولاً عاماً بين اتجاهات ما بعد الحداثة. وتتبدى معالم هذا النموذج فيما يلي (أنظر، Holtzhausen 2002; Agger, 1997: 105-131, Berthon, et. al. 2000 ليوتار، 1994، إيغلتنون، 2000، بيرمان، 1991: 288-265)، (Martin, 1997:77-93، Ley, 2003: 537،

1 - التشكيك، بل ورفض، الدعائم الأساسية التي استندت إليها النماذج الكلاسيكية. خاصة فكرة الحقيقة، والعقل، والهوية. والموضعية، والتاريخ: بوصفه كياناً يمتلك معنى وقصداً محايداً، ويمثل سيرورة مفردة متماسكة، وتطورية تتحرك نحو غاية محددة مسبقاً. ورفض النماذج الأحادية - أياً كان نوعها، أو الأسس النهائية للتفسير.

2 - رفض النظريات الكبرى، أو ما أسماه «ليوتار Lyotard» السرديات الكبرى Grand narratives ويؤكد مفكرو ما بعد الحداثة أن أغلب كنايات ماركس، ودوكايم، وماكس فيبر، تجسد هذه السرديات الكبرى، والتشكيك في قدرتها على فهم الواقع المجتمعي أو التنبؤ بمساره المستقبلي. إذ إن هذه النظريات (السرديات) تحول دون إدراك التناقضات، وجوانب عدم الاستقرار الكامنة في الواقع الاجتماعي وفي الممارسة الاجتماعية، وتسعى إلى إضفاء طابع «النظام على الواقع». وعلى العكس من ذلك تؤكد اتجاهات ما بعد الحداثة على أن هذا الواقع ذاته واقع فوضوي (مشوش) Chaotic ولا نظامي (مفكك) disorder ويحتاج فهمه من ثم إلى مفاهيم متناهية الصغر تبتعد عن المفاهيم (والنظريات) واسعة النطاق، ذات الطابع الفائي. بحيث تستطيع هذه المفاهيم أو السرديات متناهية الصغر Mini-narratives أن تفسر أشكال الممارسات الصغيرة، والأحداث المحلية. وتتسم هذه السرديات - متناهية الصغر - والتي تعدد بها اتجاهات ما بعد الحداثة بأنها سرديات: موقفية situational، مؤقتة Provisional مشروطة. عارضة contingent وزمانية temporary ولا تدعي أية أو هام نحو العمومية Universality أو الحقيقة، أو العقل، أو الاستقرار.

3 - على العكس من التصور المرأوى للغة - الذي كان سائداً خلال مرحلة الحداثة -

والذي كان يرى أن اللغة «شفافة» في نقلها للواقع، وتعبيرها عنه، وفي تجسيدها للأشياء أو الأفكار، وأنها تحيل دائماً إلى الواقع الخارجي، وترى اتجاهات ما بعد الحداثة أن اللغة «ذاتية الإحالة» (internally self-referential) أي أنها لا تحيل إلى أي واقع خارجي (فهذا الواقع الخارجي ذات الطابع المستقر قد اختفى) وليس ثمة واقع أو مجتمع أصيل، بل إننا أصبحنا أمام صور أو نسخ باهتة، مصنوعة حيث أصبحنا في عصر «الاستنساخ الآلي». وأن كل ما هو صلب قد تحول إلى أثير - على حد تعبير «مارشال بيرمان» (أنظر، بيرمان، 1991: 265 - 189) كما أن هذه اللغة لا تحتوي بحد ذاتها على أي معنى موضوعي، بل إن هذا المعنى يتبدى فقط في الأشكال العيانية لمختلف الممارسات الاجتماعية والمؤسسية.

4 - ترتب على ذلك أن المعرفة فقدت قيمتها ووظيفتها الاستعمالية Use-value وأصبحت تنتج/ وسوف تنتج لكي تباع وتستهلك، وسوف تستهلك لكي يجري تقييمها في إنتاج جديد وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل، وتصبح قيمتها التبادلية exchange-value هي الأساس، وتكتسب طابعاً برجماتياً وظيفياً. ولا يتم الحكم عليها بناء على ارتباطها بالواقع، بل بناء على النتائج العملية لتطبيقاتها، أي أن المعرفة أصبحت ذات هدف تقني، يتأسس على المهارات والتدريب، أكثر من كونها غايات لمساع أو أهداف فكرية. وأن الهدف النهائي للمعرفة - والعلم كذلك - لا يتمثل في الوصول إلى «إجماع». بل إلى القلاقل وخلخلة الواقع ولا يكون القصد منها الوصول إلى اتفاق بل النسف من الداخل لنفس الإطار الذي مورس فيه «العلم القياسي» الأسبق (أنظر، ليوتار، 1994، 19-28).

5 - أن الواقع المجتمع يتسم بالتفتت والتشظي fragmentation، وأن التعقيد complexity، والاعتباطية arbitrary أهم سماته. ولا وجود لما يسمى «بالواقع الموضوعي» الذي يتشكل بمعزل عن إدراكنا - وهي الفكرة التي كانت تحتل ركناً أساسياً في المشروع الحداثي. وفي مقابل التأكيد على مقولة كلية المجتمع التي سادت الفكر الحداثي، فإن فكر ما بعد الحداثة يؤكد على تعارض المجتمع. بل إنه لا يمكن الاعتماد على الوظيفة النقدية للمعرفة.. إلا بعد تقرير أن المجتمع لا يشكل كلاً متكاملًا، بل مازال يطارده مبدأ التعارض (ليوتار، 1994: 36). وأن هذا الواقع

يتشكل اجتماعياً عبر اللغة، ويتخلق عبر الكثير من القصص التي نرويها عنه. ولا يمكن اعتبار أي قصة من هذه القصص حقيقية بمقتضى تطابقها مع الوقائع المستقبلية (إذ لا وجود لوقائع مستقلة أصلاً) بل بمقتضى العمليات الاجتماعية وأشكال التفاوض.

6 - يحتاج هذا الواقع المتشظي والمعقد إلى استراتيجيات (أو حيل) ذات طابع تفكيكي Deconstructive، تستطيع تفويض الأطر المعرفية السائدة، وما تتطوي عليه من ثنائيات (مثل الحقيقة، الزيف، المعنى، اللامعنى، المقبول، اللا مقبول، العقل، الجنون، المركز، الهامش، المرأة، الرجل.. إلخ). وتنحون نحو «تحليل الخطاب discourse Analysis، لتوضح الطريقة التي يتم من خلالها هيمنة خطابات بعينها، وتهميش خطابات أخرى. والنظر إلى الواقع بوصفه نصاً، مات مؤلفه، يحتاج إلى تأويل. بحيث يفضي ذلك إلى تأسيس معرفة بالواقع تسير ضد المنهج Anti-method وضد النظرية Anti-theory وضد التحديد الفكري، كما تبدي في المشروع الحداثي، بل إن مشروع الحداثية ذاته، كان أول المشروعات التي خضعت لعملية تفكيك من جانب الاتجاهات ما بعد الحداثية، عبر سعي هذه الاتجاهات إلى تفويض الفرضيات، وأنساق التفكير، وأشكال الخطابات التي تأسست عليها المراحل السابقة، بشكل بلغ عند البعض حد العدمية nihilism (أنظر، 2000: 267: 2000: Berthan).

7 - التأكيد على أن أشكال الوعي والأفكار والمقاصد والرغبات لا توجد بمعزل عن الذات الفاعلة - كما تذهب النظريات الكبرى. بل إنها توجد من خلال الأفراد، أو في ممارساتهم الحياتية. لكن هذه الذات، ما بعد الحداثية، ليست هي الذات العاقلة المستقلة، بل هي ذات قلقة، في كون اعتباطي وطارئ وقائم على المصادفة. وبذا تكون هذه الذات حرة، ليس لأنها لا تتحدد أو تحدد بشيء وإنما تتحدد بضرورة من عدم التحديد. (إيغلتن، 2000: 87).

لقد شكلت هذه الأسس السمات العريضة لما يمكن تسميته بالنموذج ما بعد الحداثي. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما تأثير هذا النموذج على وضعية علم الاجتماع، وعلى النظرية السوسيولوجية - العمود الفقري لهذا العلم، وكيف تفاعلت هذه

النظرية مع نموذج ما بعد الحداثة، وما تأثير ذلك على وضعية الدراسات المستقبلية داخل النظرية السوسيولوجية؟.

وتحيلنا إجابة هذه الأسئلة إلى الهدف الأساسي الذي سعى إليه النموذج ما بعد الحداثي، ألا وهو تقويض دعائم النظريات الكبرى، وأشكال التفسير، والنماذج التي تأسست عليها أو ارتبطت بها. ليس لأن هذه النظريات وصلت إلى أزمة يمكن تداركها أو علاجها، بل لأنها خاطئة من الأساس. (أنظر، Bauman, 198:804) (Modernism sociology) ويكسر حاجز (ما أسماه) «الإجماع الأرتودوكسي» القديم. (أنظر، زايد، 1996: 62) ويؤسس لنفسه نموذجاً جديداً new paradigm يمكنه من بناء استراتيجية لخطاب منظم وقادر على صياغة نموذج لمجتمع ما بعد الحداثة بوصفه نظاماً اجتماعياً - أو مجتمعاً - ذا ملامح متميزة حل محل المجتمع الرأسمالي. ويحتاج - بعد ذاته إلى نوع من التنظير المحايث له (*).

ولكن هل نجح علم الاجتماع في إنجاز هذه المهمة؟

على الرغم من صعوبة الإجابة على هذا السؤال، فإن التطورات التي مر بها علم الاجتماع والنظرية السوسيولوجية، خلال العقد الأخير من القرن العشرين تضي بأنه قد فشل في إنجاز هذه المهمة. بل إن هذه التطورات عبرت عن عمق الأزمة التي تعرض لها هذا العلم، والنظرية التي يبني عليها، بشكل خاص، بشكل فائق تلك الأزمة التي خبرها في منتصف السبعينات (أنظر، 193-191: 1975: Bottomorre).

ويمكننا أن نستدل على ذلك من واقع الصرخات التي أطلقها الكثير من علماء الاجتماع حول مستقبل هذا العلم ومصداقيته، وإحساسهم بعمق الأزمة التي يتعرض لها في نهاية القرن العشرين. ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

أ - أن علم الاجتماع يعاني حالة من التخبط وفقدان البوصلة (693: 2000: Buraway) كما تخلى عن مسؤوليته نحو خلق عالم أفضل وفشل في تصور أشكال اجتماعية جديدة. ولجأ إلى تبني أنماط هيراركية لجمع وتوزيع المعرفة. وتحول

(*) يشير مفهوم المحايثة immanence إلى الاهتمام بالشيء «من حيث» هو ذاته وفي ذاته - فالنظرة المحايثة هي النظرة في تفسير الأشياء في ذاتها ومن حيث هي موضوعات تحكمها قوانين تتبع من داخلها وليس من خارجها. (أنظر، عصفور، 1992، 391).

إلى علم اجتماع تطبيقي. مدفوع ثمنه من قبل حكومات تعارض الديمقراطية.
(stoecker, 1:1996).

ب - أن علماء الاجتماع أصبحوا مهمشين، ليس فقط بسبب افتقارهم لنموذج معرفي يرشدهم. بل بسبب الهلع الذي أصابهم نتيجة الخوف على مستقبلهم الأكاديمي، نتيجة الاتجاه الذي ساد الكثير من الجامعات نحو غلق أو تقليص أقسام الاجتماع فيها (stoecker, Ibid).

ج - أن علماء الاجتماع فشلوا في توصيل الخصائص النوعية لتخصصهم سواء للجمهور العام وللطلاب، وفي الوقت الذي كانت فيه الافتراضات التاريخية بحاجة إلى تجديد. وفي ظل مناخ أكاديمي تتزايد فيه المطالبة بالتعاون البحثي بين التخصصات المختلفة والبحوث البينية (interdisciplinary research) فإن علماء الاجتماع لم يعدوا العدة لكل ذلك. كما أنهم فشلوا في فهم وتوضيح والاستجابة لأزمة التخصص الذي ينتمون إليه، بشكل سوسيولوجي (أنظر، woolcock, et. al. 2000).

د - أن علم الاجتماع فقد مصداقيته الفكرية ومعاييره البحثية، بل وفقد مبرر وجوده كتخصص علمي (Hargeni 2000).

وإذا كانت هذه المؤشرات تعبر عن عمق الأزمة التي تعرض لها علم الاجتماع والنظرية السوسيولوجية، في العقد الأخير من القرن العشرين، فإنها تعبر عن أزمة لا تقل عمقاً - على صعيد العلاقة بين النظرية السوسيولوجية ودراسات المستقبل.

ويرى الباحث أن هذه الأزمة قد أدت إلى الانفصال بين علم الاجتماع والدراسات المستقبلية. حيث فشل هذا العلم، والنظرية التي ينبني عليها، في أن يجعل دراسات المستقبل فرعاً أصيلاً من فروع - وهو الأمل الذي دأب مخيلة رواد الدراسات المستقبلية أوائل القرن العشرين. كما فشلت النظرية السوسيولوجية في أن تجعل من إشكالية موضوع المستقبل موضوعاً جوهرياً من موضوعات التنظير السوسيولوجي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

1 - طبيعة المسارات التي اتخذتها النظرية السوسيولوجية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. حيث تمثلت هذه المسارات في (camie et. al. 1998: 453-476):
4-6: (Ritezer et. al. 2001)

- صياغة أدوات عامة لزوم الاستخدام في التحليل الأمبيرقي.
- الجمع بين توجهات نظرية متباينة.
- صقل برامج البحث في مجال النظرية.
- الحوار بين التوجهات النظرية المختلفة.
- إعادة إحياء أفكار نظرية قديمة.
- تشخيص الأوضاع الاجتماعية والحالية.
- إعلان موت النظرية السوسيولوجية.

والمأمل لهذه المسارات جميعها، يلحظ بوضوح غياب موضوع المستقبل والاستشراق المستقبلي من خريطة النظرية السوسيولوجية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

2 - تأكيد الكثير من علماء الاجتماع على أن علمهم قد فقد القدرة على التنبؤ بالمستقبل. بل إنهم أكدوا كذلك على أن هذا العلم لا يمكن أن يتطور إلا إذا كسر أسوار العزلة التي ضربها حول نفسه. وعمل على بناء الجسور مع العلوم الاجتماعية الأخرى.. وعلى علماء الاجتماع أن يتذكروا أن موضوع علمهم ليس هو التخصص في حد ذاته، بل فهم الواقع الاجتماعي، بأوسع معانيه، والبحث عن اتجاهات جديدة تحفظ لعلم الاجتماع كونه مصدراً للنقد الاجتماعي. وأن تفعيل دور العلم لن يتم إلا من خلال حقنه بالتفكير المستقبلي. خصوصاً في هذه الآونة التي دخلت فيها المجتمعات الألفية الثالثة. ويبدو أن هذه الفترة فترة حاسمة بالنسبة لعلم الاجتماع كي يجد لنفسه روحاً جديدة، وطموحات جديدة؛ يستقيها من التفكير ذي التوجه المستقبلي (أنظر، 1999: 283-285 Masini). وأن يعيد اكتشاف جوهر التفكير السوسيولوجي من أجل بناء علم اجتماع المستقبل (Bas, 1999: 259).

3 - الحلول التي طرحها علماء الاجتماع لإعادة الاعتبار لموضوع المستقبل داخل علم الاجتماع، وجعل الدراسات المستقبلية ميداناً من ميادين علم الاجتماع. وقد تمثل ذلك في (أنظر، 1999: 292 Bas, 1999: 295-310 Bell):

أ - تطوير رؤية شمولية للواقع الاجتماعي لا تستوعب المتغيرات الكلاسيكية فقط، بل تستطيع، في الوقت نفسه استيعاب المتغيرات الجديدة وغير التقليدية.

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

ب - يجب على علم الاجتماع أن يتبنى نظرية في المعرفة تتجاوز النظرية الموضوعية.
ج - على علم الاجتماع ضرورة تجاوز العزلة التي فرضها على نفسه، ويعمل على تجسير الفجوة بينه وبين التخصصات المشابهة، ويعمل على تطوير رؤية عابرة للتخصصات (Tran disciplinary view).

د - تطوير وتشجيع الفكر النقدي. فإذا كانت مهمة علم الاجتماع تتمثل في تحفيز التطور الاجتماعي. فمن الضروري أن يطور طرق خلاقة ومبدعة لفهم الواقع الاجتماعي وتصوره.

هـ - تطوير الجانب الاستشرافي في علم الاجتماع. ذلك الجانب الذي أهمل طويلاً. ووصل إلى طريق مسدودة وإن يهتم اهتماماً جاداً بالتنبؤ.

و - على علماء الاجتماع أن يمتدوا بفكرهم للمشاركة في تشكيل المجتمع العولي القادم.. كما أن عليهم أن يمتدوا بتفكيرهم كي يشمل الاهتمام بمستقبل الأجيال القادمة.

ز - على علماء الاجتماع أن يأخذوا معنى الزمن مأخذاً. فالماضي والحاضر والمستقبل، مجالات مختلفة ينطبق عليها أسس مختلفة.. وعلى علماء الاجتماع أن يدركوا أن المستقبل مفتوح. وأن احتمالات المستقبل توجد في الحاضر. وأن المستقبل يتشكل ليس فقط من خلال تصوراتنا الذهنية عنه، بل من خلال أفعال البشر.

وإذا كانت هذه هي المطالب التي طرحها علماء الاجتماع - على علمهم - بهدف إعادة الاعتبار لموضوع المستقبل داخل علم الاجتماع والنظرية السوسولوجية وتفعيل دورهما في دراسة المستقبل، فإن هذه المطالب تكشف لنا، بشكل ضمني غياب، أو تجاهل، موضوع المستقبل والدراسات المستقبلية عن الاهتمام السوسولوجي والنظرية السوسولوجية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

غير أن الدراسات المستقبلية قد استطاعت أن تجد لنفسها سبيلاً وتنفصل عن التيار الأساسي لعلم الاجتماع. وتؤسس لنفسها حقلاً معرفياً متميزاً وتستفيد من التيار الأوسع للحركة النقدية التي عمت مختلف الحقول المعرفية. وتبدى ذلك في كثير من الاتجاهات النظرية التي تحمل سمات واضحة داخل حقل الدراسات المستقبلية. ويمكن توضيح ذلك في السياق التالي.

ثالثاً: الاتجاهات النظرية في دراسات المستقبل.

ينهض هذا القسم من البحث على فرضية أساسية مفادها أن الأزمة التي خبرها علم الاجتماع والنظرية السوسيولوجية، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وما واكب ذلك من إنشغال هذا العلم «بترتيب أوضاعه الداخلية»، و«إعادة التكيف الهيكلي» مع التحولات المجتمعية التي شهدتها الواقع العولمي خلال الآونة الأخيرة - أفضت إلى انفصال الدراسات المستقبلية عن علم الاجتماع وعن النظرية السوسيولوجية التي غاب موضوع المستقبل من «أجندتها» المعرفية. وأصبحت دراسات المستقبل تشكل حقلاً معرفياً ذا سمات نظرية ومنهجية مستقلة. وقد عرضنا في سياق سابق من هذا البحث أهم المعايير الدالة على ذلك.

واستطاعت الدراسات المستقبلية -على العكس من علم الاجتماع - أن تلتحم بالحركة النقدية التي عمت معظم التخصصات العلمية (مثل الفلسفة، علم اللغة، الأنثروبولوجيا، النقد الأدبي، التاريخ، وأن تستفيد من معظم هذه التخصصات بحيث أضحت، لدى الكثير من باحثي هذا المجال حقلاً من الحقول البينية interdisciplinary وبدأت أفضل من غيرها، من حيث تناولها للقضايا، والانفتاح الذهبي والاهتمام بما يحدث في العالم، وأكثر التزاماً بتناول المشكلات الكبرى التي تواجه البشرية، وأكثر جرأة في تناولها (2002:237 Bell).

وفيما يلي نحاول أن نقدم تصنيفاً لأهم الاتجاهات النظرية التي تبلورت داخل حقل الدراسات المستقبلية. وانشغلت بالإجابة على السؤال المحوري المتمثل في كيفية دراسة المستقبل والتنبؤ به، ورسم مسار (مبتغى أو مفضل أو مرغوب فيه) للمستقبل. والجدير بالذكر هنا هو أن هذه الاتجاهات من التعقيد والتداخل بشكل يتعذر معه رسم خطوط فاصلة بين اتجاه وآخر. خاصة ونحن في مرحلة من التطور المعرفي انطمست فيه الحدود المعرفية، أو كادت، بين التخصصات المختلفة.

من ناحية أخرى فإن المرحلة التي قطعتها الدراسات المستقبلية؛ منذ أن كانت تمثل محاولات يغلب عليها «التأمل الفلسفي.. إلى أن استوفت مرحلة» التأسيس المعرفي والمنهجي...، مرحلة من السعة والامتداد - حيث استغرقت حوالي ما يزيد عن قرن من الزمان - بشكل تستعصى معه أية محاولة لتقديم تصنيف تفصيلي لمجمل الاتجاهات التي تطورت داخل حقل الدراسات المستقبلية.

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

على أية حال لتأمل - أولاً - الاجتهادات التصنيفية المتوفرة في أدبيات هذا الحقل، قبل أن نقدم اجتهادنا الخاص في تصنيف الاتجاهات المختلفة التي تطورت داخل ميدان الدراسات المستقبلية.

والملاحظ على المحاولات التي تمت على صعيد تصنيف الاتجاهات المختلفة في ميدان دراسات المستقبل، أنها قد استندت في تصنيفها لهذه الاتجاهات، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، على معيارين أساسيين:

أ - التصنيف على أساس جغرافي،

وفي ضوء هذا المعيار تم تصنيف الاتجاهات النظرية التي تطورت داخل ميدان الدراسات المستقبلية بناء على الدولة أو المنطقة (الجغرافية) التي ظهرت وتطورت فيها هذه الاتجاهات. وفي ذلك ترى «عواطف عبدالرحمن» أنه يمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى:

- المدرسة الفرنسية، التي يغلب عليها الطابع الفلسفي والفكري.

- المدرسة الأمريكية التي يغلب عليها الطابع الأميريقي.

- المدرسة السوفيتية، التي يغلب عليها الطابع الأيديولوجي. (أنظر، عبدالرحمن 1988: 32-36).

وفي الاتجاه نفسه يفرق John A.Hannigan بين مدرستين أساسيتين هما:

- المدرسة الأمريكية، والتي يغلب عليها الطابع التقني، وخضوع الدراسات المستقبلية لمقتضيات الأمن القومي العسكري. وأصبحت الرؤية التكنوقراطية للمستقبل هي السمة الغالبة على هذه المدرسة.

- المدرسة الأوروبية، والتي يغلب عليها التوجه الإنساني ذو الطابع المعيارى والفلسفي. (أنظر، (Hannigan, 1980:318).

أما Alberto Lopresti، فيرى أن هناك ثلاث مدارس تفسيرية في حقل الدراسات المستقبلية هي:

- المدرسة الأوروبية، التي تستند إلى أسس فكرية قوية ترتبط بالتراث التاريخي الأوروبي. وتهتم بالقيم والمعايير بشكل أساس. وتأخذ في اعتبارها الجوانب المنهجية والمنطقية للاستشراف، التي تساعد على توضيح العلاقات بين الأيديولوجيا والتغير الاجتماعي.

- المدرسة الاستراتيجية، وتميل إلى التركيز على القضايا الاستراتيجية ذات الطابع التكنولوجي، مدفوعة بالرغبة في صياغة «هندسة للمستقبل».
- المدرسة التي ظهرت داخل البلدان النامية، وترتبط الدراسات المستقبلية في هذه المدرسة بقضايا التنمية المستدامة.

ب - التصنيف على أساس المنحى الفكري.

حيث يتم تصنيف اتجاهات دراسات المستقبل - وفقاً لهذا المعيار- بناء على التوجه الفكري الغالب على كل اتجاه وفي ذلك يرى Richard A. Slaughter أن هناك أربعة اتجاهات تميز دراسات المستقبل، في أواخر القرن العشرين وهذه الاتجاهات هي (أنظر، (slaughter, 1999:840).

1 - الاتجاه الامبيريسي التحليلي. وهو ذو توجه وضعي يهتم اساساً بجمع البيانات وتحليلها.

2 - الاتجاه النقدي المقارن. ويتبنى هذه الاتجاه مدخلاً نقدياً للمعرفة واستخداماتها.

3 - اتجاه المشاركة ويرتبط هذا الاتجاه بالحركات الاجتماعية ذات التوجه المستقبلي، مثل حركة أنصار السلام، والحركات المناهضة للتمييز ضد المرأة، والحركات ذات التوجه البيئي.

4 - الاتجاه متعدد الثقافات. ويعد من أحدث الاتجاهات التي تطورت داخل الدراسات المستقبلية. ويستقي معظم اهتماماته الأساسية من السياقات غير الغربية. ويتم دعمه من جانب منظمة اليونسكو، ومن خلال المقررات التدريسية التي تتولاها الرابطة العالمية لدراسات المستقبل في كثير من الأقطار. (♦)

وفي الاتجاه نفسه يصنف sohail layutullah هذه الاتجاهات إلى ثلاثة اتجاهات أساسية هي (أنظر 816: 1998: layutullah).

- الاتجاه الامبيريسي التنبؤي، ويحتوي هذا الاتجاه على الطرق العقلانية والأدائية

(♦) أقامت الرابطة العالمية لدراسات المستقبل، على مدار سنوات عديدة، الكثير من حلقات البحث والمقررات التدريسية وكان آخرها العام الماضي خلال الفترة ١٣- ١٦ أغسطس ٢٠٠٣ بمشاركة أربع عشرة دولة. وعقد هذا المنتدى في بودابست بالمجر، واستضافه مركز الدراسات المستقبلية التابع لجامعة بودابست للعلوم الاقتصادية والإدارة العامة، وكان موضوع هذا المنتدى «العمل من أجل المستقبل»، واحتوى على كثير من المقررات التدريسية والمحاضرات وورش العمل، والرحلات وكانت الرابطة العالمية لدراسات المستقبل الراعي الرئيسي بدعم من منظمة اليونسكو. (أنظر، (www.WFSF.org

التي تسعى إلى التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق. ويتمثل الهدف الاساسي لهذا الاتجاه في التوصل إلى حل المشكلات ذات الطابع التقني.

- الاتجاه الثقافي - التفسيري. ويهتم هذا الاتجاه بفهم القيم والثقافات المختلفة، والطرق المختلفة المرتبطة بالتوجه نحو المستقبل والتفاوض بشأن البدائل المختلفة وأنماط الفعل بهدف الوصول إلى مستقبل مرغوب فيه، أي أن الهدف الأساسي لهذا المدخل يتمثل في تحديد المستقبلات البديلة.

- الاتجاه النقدي ما بعد البنوي *critical post structural approach* ويرتبط هذا الاتجاه بفكر ما بعد الحداثة خاصة لدى ميشيل فوكو، عبر اهتمامه بتفكيك أنماط المعرفة والكشف عن علاقات القوة الموجودة في الحاضر والتي تؤثر مختلف التصورات المرتبطة بالمستقبل وتكشف عن علاقة هذه التصورات بأبنية القوة المصالح الطبقيّة السائدة.

ولا شك أن هذه المحاولات تقدم لنا وصفاً عاماً لطبيعة الاتجاهات التي تطورت داخل حقل الدراسات المستقبلية. لكن تصنيف هذه الاتجاهات بناء على معايير معينة، سواء كان المعيار الجغرافي أو معيار المدرسة الفكرية، أو التوجه الفكري، يفضى إلى عدم إدراك التعقد والتداخل الذي أصبح أهم ما تتسم به الاتجاهات التي تطورت داخل مجال الدراسات المستقبلية خلال الآونة الأخيرة. الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع أن نضع حدوداً فاصلة بين مدرسة وأخرى، أو بين اتجاه فكري وآخر. كما أن كثيراً من المدارس الفكرية قد شهدت تغيراً في اهتماماتها وفي توجهاتها الفكرية. خذ على سبيل المثال، المدرسة الأمريكية والتي كان يغلب عليها الطابع الامبيرقي والتطبيقي، في مجال الدراسات المستقبلية. أصبحت تهتم الآن بالجوانب النقدية والتفسيرية. بل إن ابرز باحثي هذه المدرسة *Wendell Bell* حاول أن يرسى دعائم اتجاه نقدي في ميدان الدراسات المستقبلية، وهو اتجاه الواقعية النقدية *Realism critical* الذي سعى من خلالها إلى تجاوز الرؤية الوضعية *Positivissm* التي كانت تهيمن على دراسات المستقبل في أمريكا.

من ناحية أخرى فإن الاتجاهات النظرية التي تطورت خلال الآونة الأخيرة، في ميدان الدراسات المستقبلية، جسدت طبيعة السمات التي باتت تميز عالم القرن الواحد

والعشرين. ذلك العالم الذي تسارعت فيه خطى التحول والتغير بشكل غير مسبوق. بحيث شكلت، هذه التحولات قطيعة جذرية في مسيرة تطور المجتمعات الإنسانية. قطيعة تشير بأن العالم يمر بمرحلة تحول عظيم، كتلك التي شهدناها في مرحلته الانتقالية منذ 500 سنة. حيث بدت الحالة التي كانت عليها الأشياء أكثر غموضاً والتباساً وتناقضاً. وأصبح المستقبل مفتوحاً، وليس محكوماً بقوانين نيوتينية، وتلاشت الروح البيوتوية، التي كانت ترى أن المستقبل يمكن أن يتجاوز الحاضر. وأن الإيمان الحداثي القديم الذي كان يؤمن بالتقدم الخطي عبر الزمن قد حل محله لا يقين لحظي مستمر (أنظر، 2000 urry، 200 lee). وقد أفضى ذلك على صعيد الدراسات المستقبلية إلى انتقال هذه الدراسات من مرحلة «اليقين المعرفي، واليقين المستقبلي إلى مرحلة اللايقين المعرفي واللايقين المستقبلي»، ويرى الباحث أن هذا الانتقال من مرحلة اليقين المعرفي والمستقبلي إلى مرحلة «اللايقين»: يجسد بوضوح تحولاً في النموذج المعرفي الذي كان سائداً في معظم حقول المعرفة الاجتماعية بشكل عام، وداخل حقل الدراسات المستقبلية على وجه الخصوص.

بناء على ذلك فإننا سنعرض لأهم الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل في ضوء فرضية «تحول النموذج المعرفي».

ويمكننا في ضوء هذه الفرضية أن نميز بين نموذجين معرفيين يجسد كل منهما مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية وكذا تطور أشكال المعرفة العلمية التي سعت على فهم هذه المجتمعات والتنبؤ بمسارها المستقبلي وهذين النموذجين هما:

1 - النموذج الوضعي (نموذج اليقين المعرفي).

2 - النموذج ما بعد الحداثي (نموذج اللايقين).

وينطلق النموذج الأول من رؤية إنطولوجية تنظر للعالم بوصفه «واقعاً معطياً» يتكون من مجموعة من الموضوعات، والعناصر والأبنية، التي توجد بشكل مستقل عن ذوات الأفراد، وعن إدراكهم له كما يؤكد هذا النموذج على وحدة العلم والمنهج العلمي، ووحدة المعرفة العلمية، وأن العلم والمعرفة المعلمية تقدم لنا لغة عالمية. وأخيراً يؤكد هذا النموذج على القدرة المطلقة للعلم في فهم الواقع وتفسيره، والتنبؤ بمساره المستقبلي.

وعلى العكس من ذلك، ينطلق النموذج الثاني - نموذج اللايقين - من رؤية إنطولوجية مغايرة، إذ يؤكد على أن العالم (الواقع) لا يوجد بمعزل عن إدراكنا له، ولا نستطيع تفسيره

إلا من خلال الصور الذهنية، أو الحكايات التي نكوها حول هذا الواقع. وأن هذا الواقع ذاته، يعج بالتناقضات، والتعقيد، وعدم الانتظام، والتشظي، والفوضى. وأن محاولة فهمه، وضبط حركته، والتنبؤ بمساره المستقبلي، تند عن قدرة أي علم أو نموذج فكري، وقد عرضنا - في سياق سابق - أهم السمات الفكرية التي وسمت هذا النموذج. لذا ننتقل فيما يلي إلى استعراض أهم الاتجاهات النظرية التي تطورت - على صعيد الدراسات المستقبلية - داخل كل نموذج من هذين النموذجين وذلك على النحو التالي:

1 - دراسات المستقبل في مرحلة اليقين المعرفي. (النموذج الوضعي)

يمكن القول إن الطابع الغالب على معظم الاتجاهات التي تطورت من داخل النموذج الوضعي أنها تؤمن بما يمكن أن نسميه «اليقين المعرفي» بمعنى أنها تؤكد على قدرة العلم والمعرفة العلمية في رسم خطي المستقبل وتحديد معالمه.

ونحن نفهم النموذج الوضعي هنا بالمعنى الأوسع الذي يتجاوز المعنى الذي ظهر داخل الفلسفة الوضعية لدى أوجست كونت - وإن كان يحمل بعض سماتها. فهذا النموذج الوظعي يمتد - فيما يرى الباحث - ليشمل كل الاتجاهات المختلفة التي كانت تؤمن بقدرة العلم في رسم معالم المستقبل سواء تمت هذه المحاولات من داخل النموذج الوظيفي، أو من داخل النموذج الماركسي.

إذ على الرغم من تباينهما على المستوى المعرفي الأيديولوجي فإنهما يشتركان - كل من وجهة نظره - في إيمانهما المطلق بقدرة العلم والمعرفة العلمية في تشكيل المستقبل.

غير أن هذه الصورة قد اكتست بملامح القناعات الأيديولوجية والمصالح السياسية لكل نموذج من هذين النموذجين. وأصبحت دراسات المستقبل، بالتالي، مطية لتحقيق هذه القناعات. فإذا كانت الدراسات المستقبلية قد خضعت لمقتضيات ولرؤية الليبرالية للمستقبل، فإنها خضعت، بالقدر نفسه، لمقتضيات الرؤية الماركسية للمستقبل.

تبدي ذلك في اهتمام هذين النموذجين بصياغة «نماذج عالمية» تسعى إلى رسم صورة (نموذج) لمستقبل العالم خلال خمسين أو مائة سنة.

ويمكن التدليل على هذه الفرضية من واقع المقارنة بين نموذجين سعى كل منهما، إلى صياغة نموذج مستقبلي للعالم. أحدهما ينطلق من رؤية وظيفية (ليبرالية) والآخر ينطلق من رؤية ماركسية (اشتراكية).

ويجسد لنا تقرير «حدود النمو» The limits to Growth النماذج اللبرالية في الدراسات المستقبلية. ذلك التقرير الذي نشر عام 1972. وأحدث دويماً هائلاً، حيث بيعت منه تسعة ملايين نسخة، وترجم إلى تسع وعشرين لغة (bell, 2001: 63).

وتم إنجاز هذا التقرير في سياق مشروع بحثي تم بدعوة من نادي روما - من أجل وضع نموذج عالمي لمستقبل العالم. وينطلق هذا النموذج (التقرير) من رؤية تنظر للعالم بوصفه كتلة واحدة متجانسة محدودة بحدود طبيعية ثابتة تضم بعض الأنساق أو المتغيرات الفرعية التي تتفاعل فيما بينها لتكوين النسق العالمي. (صور المستقبل العربي 1982: 37).

ولما كان العالم - الذي يشكل نسقاً واحداً يتجه، أو يجب أن يتجه، صوب مستقبل واحد، يمكن التنبؤ بمساره من خلال التحليل النسقي للعلاقة بين المتغيرات الفرعية التي تشكل حدوده الطبيعية. ولما كانت العلاقة الدينامية بين هذه المتغيرات (حدها التغير بخمسة متغيرات: السكان، الموارد، الطبيعة، الإنتاج الزراعي، الإنتاج الصناعي، تلوث البيئة) لا تنمو بصورة متوازنة، فيجب وضع «حدود» أو ضوابط على بعض المتغيرات (وأهمها السكان) بهدف تحقيق التوازن المستقبلي. ذلك لأنه - كما يؤكد التقرير (أنظر، ميدوز وآخرون، 1986: 10-11).

- 1 - إذا استمرت اتجاهات النمو الحاضر في العالم بالنسبة للسكان والصناعة وتلوث البيئة وإنتاج الطعام وإهلاك المصادر بنفس المعدل الراهن بدون أي تعديل، فإن النمو على هذا الكوكب سيصل إلى حدوده خلال المائة عام القادمة. والنتيجة المستخلصة ستكون هبوطاً فجائياً في السكان والقدرة الصناعية على حد بعيد يصعب التحكم فيه.
 - 2 - إنه بالإمكان تحويل هذه الاتجاهات المسرفة في النمو، وذلك بإقامة وضعية للثبات الاقتصادي والبنوي. (الايكولوجي) وتعويضها ومساندتها للمستقبل البعيد. وبالإمكان وضع حالة للتوازن العالمي لدرجة إشباع حاجات الفرد المادية الأساسية، وإيجاد فرص متساوية له وتحقيق فرديته كإنسان حي.
 - 3 - وإذا ما قرر سكان العالم النضال من أجل الاتجاه الأخير أكثر من انسياقهم في الاتجاه الأول، فتكون فرصة النجاح أعظم طالما يبدؤون العمل به.
- غير أن هذا النموذج تعرض لانتقادات كثيرة، كان من أهمها أنه نظر إلى العالم بوصفه

وحدة واحدة، وأنه أهتم فقط بعدد محدود من المتغيرات، ولم يهتم بتكوين صورة واضحة عن مستقبل المناطق الجغرافية المختلفة، في العالم. كما كان هذا التقرير محل انتقادات من جانب علماء الدول الاشتراكية (آنذاك). وتمثل ذلك في اعتراضهم على المنهجية التي استخدمها التقرير، وهي دينامية الأنساق وهذا الأسلوب قد يكون مناسباً لبحث مشكلة اقتصادية أو اجتماعي في داخل قطر واحد، لكنه ليس ملائماً لبحث مشكلة عالمية (أنظر، أنيس، 1985:36).

ولمواجهة هذه الانتقادات شجع نادي روما عالمين أحدهما أمريكي (ميزار وفتش) وثانيهما الماني غربي (بستل) على بناء نموذج عالمي عرف باسم نموذج «ميزا روفتش - بستل» ونشرت نتائجه في تقرير حمل عنوان «البشرية عند مفترق الطرق» وينتهي هذا التقرير إلى عدد من التوصيات. في حدود العلاقات الرأسمالية القائمة مع بعض التعديلات (أنظر، أنيس، المرجع السابق: 35).

وعلى الجانب الآخر، وفي محاولة لتقديم نموذج بديل كان «نموذج باريلوتشي» ذلك النموذج الذي جاء رد فعل على النموذج الذي رسمه تقرير حدود النمو، وما شابه من قصور كان من أهمها: (أنظر، أنيس، المرجع السابق: 34).

- أن تتبؤات تؤسس على مد (استمرار) التوجهات والنزعات الحالية في النظام الرأسمالي ليست بذات أهمية أو قيمة ولا يمكن التعويل عليها.
- أن وجهة النظر التي تبشر بأزمات عالمية في المستقبل إنما تعكس نظرة الأوصياء من الدول الرأسمالية المتقدمة.

وإذا كان تقرير حدود النمو يرسم سيناريو مستقبلي من منطلق ليبرالي يخدم مصالح الدول الرأسمالية فإن نموذج باريلوتشي، يرسم صورة لمستقبل مختلف، يبني على نموذج مجتمع اشتراكي بالأساس، يقوم على المساواة والمشاركة الكاملة لكل أعضائه في القرارات التي تؤثر عليهم، وينظم فيه الاستهلاك والنمو الاقتصادي بطريقة تؤدي لتحقيق مجتمع متوافق مع بيئته (فرجاني، 1988: 42-43).

وإذا كان تقرير حدود النمو يرى أن مشكل العالم *problematique world* يكمن في عدم التوازن أو التلاؤم بين الديناميات المختلفة للأنساق التي تشكل العالم (النمو السريع للسكان في مقابل النمو البطيء للموارد الاقتصادية مثلاً)، فإن نموذج باريلوتشي يتبنى

موقفاً مختلفاً جذرياً. حيث يرى أن المشاكل الأساسية التي تواجه العالم ليست حدوداً طبيعية تعارض مع النمو السريع للسكان، ولكنها اجتماعية سياسية تنجم عن التوزيع غير المتكافئ للقوة بين البلاد، وداخلها (فرجاني، المرجع السابق: 42).

وأخيراً، فإذا كان تقرير حدود النمو يرى أن مستقبل العالم يتجه (أو يجب أن يتجه) صوب عالم ليبرالي ديمقراطي تتحقق فيه فردية الإنسان، وإيجاد فرص متساوية له، وإشباع حاجاته الأساسية. وأن الحرية السياسية والاقتصادية، ولغة السوق والديمقراطية هي التي ستوحد بين البشر، على الرغم من تنوعهم ثقافياً واجتماعياً، في أرجاء العالم كافة.

على العكس من ذلك يرى نموذج باريلوتشي أن مستقبل العالم يتجه (أو يجب أن يتجه) صوب مجتمع يقوم على أن الإنسان لن يتحرر من القهر والتخلف، في نهاية المطاف، إلا عن طريق تغييرات جذرية في التنظيم الاجتماعي - السياسي للعالم (فرجاني، المرجع السابق: 242).

بناء على ذلك يرى الباحث أن هذين النموذجين يجسدان بوضوح واقع الدراسات المستقبلية في مرحلة اليقين المعرفي تلك المرحلة التي كان من أهم سماتها الإيمان المطلق بقدرة العلم سواء كان علماً رأسمالياً أم اشتراكياً، على تكوين معرفة موضوعية بالعالم، تفسر حركته، وتتنبأ بمساره المستقبلي. وأن هذا العلم يستطيع أن يحقق ذلك على المستوى العالمي.

فالعلم البرجوازي هو الذي سيمكن البشر، في كافة أرجاء العالم من أن يتحدثوا لغة واحدة هي لغة السوق. فالبشر، على الرغم من أنهم يتكلمون لغات متعددة، فإنهم يتعاونون لإنجاز أهداف مشتركة، كما يؤكد المبدأ اللبرالي الشهير (أنظر، O'Neill, 2003: 582) كما أن العلم الماركسي هو الذي سيمكن كل مستضعفي الأرض من أن يتكلموا لغة واحدة (يا عمال العالم اتحدوا!!).

واستمرت هذه الرؤية مهيمنة على حقل الدراسات المستقبلية حتى نهاية منتصف السبعينات من القرن العشرين. وهي الفترة التي خضعت فيها الدراسات المستقبلية لمقتضيات الدولة المركزية، والتخطيط المركزي، في الدول الاشتراكية. كما خضعت بالقدر نفسه، لمقتضيات السوق، وفلسفة المشروع الحر، وتوصيل الخدمة إلى الزبون، في الدول الرأسمالية (أنظر على سبيل المثال، yero, 1993:361-369, Novaky, 1998:413).

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

(Hannigan, 1980: 3230326) غير أن الأزمة التي شهدتها النماذج المعرفية الكبرى، التي كانت تشكل الأساس الاستمولوجي والمنهجي لهذه النماذج أسفرت عن نمو اتجاهات نقدية شككت في قدرة هذه النماذج على تفسير الواقع وعلى التنبؤ بمساره المستقبلي. وقد أفضى ذلك إلى ظهور اتجاهات مغايرة في دراسات المستقبل. وهذا هو موضوع القسم الثاني بالتفصيل.

2 - دراسات المستقبل في مرحلة «اللايقين المعرفي» تحول النموذج والبحث عن

مستقبلات مغايرة

ما نقصده بمرحلة «اللايقين المعرفي» هنا هي تلك المرحلة التي شهدت تحولاً في النموذج المعرفي الذي كان سائداً في مختلف حقول المعرفة الاجتماعية حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين. حيث شهد النموذج الوضعي تراجعاً واضحاً، بدأ من أواخر ستينات القرن العشرين ووصل إلى ذروته خلال منتصف السبعينات. ودل هذا التراجع على أزمج بنائية أعمق لمشروع الحداثة الغربي برمته. وعدم قدرة النماذج المعرفية التي تطورت من قلب المشروع، الحداثي، على فهم تحولات الواقع وفشل توقعاتها، سواء في التنبؤ بمسار هذا الواقع أو في صورة المستقبل (أو النموذج) التي صاغتها لمستقبل هذا الواقع. وكان سقوط اليقين المعرفي الذي تسربلت به، مساوياً لدرجة الفشل التي منيت بها الوعود التي بشرت بها، والتنبؤات، أو النماذج المستقبلية التي صاغتها لمستقبل العالم. وأفضى ذلك على نمو حركة نقدية عمّت - بدرجات متفاوتة - كل حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية. وجسدت هذه الحركة النقدية تحولاً في النموذج المعرفي الذي كان سائداً. وتأسيس نموذج معرفي يشكك في كل أشكال المعرفة السائدة، وما تنطوي عليه من نماذج. بل ويشكك في قدرة العلم الذي استندت عليه. ويسعى إلى تمكيكها ووضعها موضع المساءلة.

وتجلى ذلك بوضوح في النموذج المعرفي الذي عبرت عنه اتجاهات ما بعد الحداثة. وقد عرضنا في موقع سابق من هذا البحث أهم السمات التي تسم هذا النموذج: من رفض النظريات الكبرى، والمسلمات التي تسند عليها، ورفض رؤيتها الإنطولوجية للعالم، والتشكيك في قدرة العلم، والتأكيد على الطابع الفوضوي والمنشطي للعالم، وفقدان المعرفة لقيمها الاستعمالية، وطغيان قيمتها التبادلية.. الخ.

وكان برنامج العمل الذي اعتده هذا النموذج. هو «أن وضع المعرفة يتغير بينما تدخل كل المجتمعات ما يعرف بالعصر ما بعد الصناعي والثقافات ما يعرف بالعصر ما بعد الحداثي. وقد بدأ هذا الانتقال على الأقل منذ نهاية الخمسينات. ويكون هذا الإيقاع أسرع أو أبطأ حسب البلد، وفي داخل البلد حسب قطاع النشاط؛ ومن هنا التفاوت الزمني العام، الذي يجعل من الصعب رسم لوحة كلية، ولا بد أن يكون جزء الوصف تخميناً بالضرورة. لكننا نعرف، على أية حال، أنه ليس من الحكمة أن نبالغ في قيمة علم المستقبليات.. (ليوتار، 1994:27).

وقد شهد هذا النموذج حضوراً طامعياً على الساحة المعرفية في سياق التحولات الجذرية التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين. بدءاً من انهيار سور برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، والتطور غير المسبوق في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتحول الثقافي والمؤسسي نحو ثقافة الاستهلاك. ودخل العالم في مستقبل القرن الحادي والعشرين فيما أسماه Slaughter «المأزق العولمي للبشرية of humankind of Global predicament». حيث دخلت البشرية في كابوس تكنولوجي مخيف. ويمكن لبلد ما أن توصف بأنها «متقدمة» وفي لحظة أخرى تعود إلى العصر الحجري. فقد أصبح الأمل والخطر الداهم يترافقان معاً في كل خطوة تخطوها للأمام.

وينتقل رأس المال، ويتحرك عبر العالم. ويصل إلى جهة ما قبل أن يفادر الجهة الأخرى. (slaughter, 2002:230). وأصبح العالم المعولم يتمثل في سلسلة من الجزر المزدهرة تطفو في محيط من الشعوب التي تحتضر (زيجلز، 2003 : 37).

وعلى صعيد الدراسات المستقبلية أفضت هذه التحولات إلى تغاير الموقف الانطولوجي في النظر إلى المستقبل. حيث تم النظر إلى بعدي الزمان والمكان بشكل مختلف. فالزمان، بوصفه حركة تتجه نحو المستقبل، قد أفسح المجال لما هو لحظي Instantaneous وأني؛ كما أن المكان قد اتجه نحو الاندياح... وأن المستقبل قد حل محله حاضر مستمر. حيث أدى التسارع المطرد في سرعة تغير الحاضر إلى كسر حدة التنبؤ بالمستقبل وتحرر المكان الاجتماعي social space من اطواره الزمني detemporalized وتراجع الاعتقاد الحداثي القديم في التقدم الخطي عبر الزمن. وحل محله لا يقين مستمر (أنظر، 2001: 384-384 Lyon).

وجسدت هذه الرؤية الإنطولوجية المغايرة للمستقبل تحولاً في النموذج المعرفي داخل الدراسات المستقبلية. وجاء انتقال الدراسات المستقبلية إلى مرحلة اللايقين المعرفي دالاً على هذا التحول. وتراجع الحديث عن «مستقبل العالم»، وصياغة نماذج لهذا المستقبل، ليحل محله حديث عن المستقبلات غير اليقينية أو اللايقين المستقبلية. وأصبح اليقين من الأمور المستحيلة، سواء على المستوى الواقعي أم المستوى الفكري. ولم تعد الفوضى chaos شيئاً يحدث بالصدفة، بل شكلت نظاماً، قائماً بذاته، لا يمكن التنبؤ به (أنظر، 344-339: strand, 1999).

وفي هذا السياق استطاعت الدراسات المستقبلية أن تستثمر إمكانيات الحركة النقدية التي عمت معظم حقول المعرفة الاجتماعية، في تطوير خطاب نقدي جسد slaughter أهم معالمه، حيث يقول «عادة ما يتعرض مصطلح النقد إلى سوء فهم، خاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن المصطلح لا يترتب عندني بالمعنى السلبي، أو بمعنى الهدم، أو النقد من أجل النقد. كما أنه ليس تهديداً ولا يجب أن يكون كذلك. بل يعني استخدام طائفة من المناهج والأدوات، والأطر التي تمكننا من اختراق سطح الحياة الاجتماعية والوجود الاجتماعي، وتتعامل بكفاءة مع الوقائع والالتزامات المحتجة القابعة في الطبقات الأعمق deeper layers للواقع. وذلك بهدف فهم الإمكانيات الكاملة للعمل المستقبلي.. ووضع كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للنظام الموجود موضع المسألة، والكشف عن التناقضات التي يحتوي عليها.

لذا فإن الدراسات المستقبلية ذات الطابع النقدي Critical Futures studies تتحاز إلى غيرها من الرؤى والمبادرات النقدية والتفسيرية بهدف صياغة خطاب مبدع يكشف عن الفرضيات والاتجاهات التي تجسدها الثقافة المهيمنة أو التي تكمن وراءها وقد استند هذا الخطاب النقدي داخل الدراسات المستقبلية على المعايير التالية: (أنظر، 377-376: slaughter, 1998).

1 - أن الخطاب ليس حيادياً. فهو يتبدى في التقاليد الخاصة وأنماط التواصل. وهي لا يمكن أن تكون، بحكم التعريف موضوعية. ولا يصدر هذا الخطاب عن ذات مجاوزة للفرد. بل يصدر عن ذات عاقلة rational.

2 - إزاء ذلك من المفيد أن نتبنى موقفاً تأملياً reflexive بمعنى أن الشخص الذي

يلاحظ أو القائم بالملاحظة لا يلاحظ مجرد كلام أو أفعال.. إلخ. بل يلاحظ وعي الفاعل، الذي يعطي لهذه العمليات معناها.

3 - أن هذا الخطاب (النقدي) يضع على رأس أولويات ما أسماه «هابر ماس» هم التحرر الإنساني أو الاهتمام الجوهري بحرية كل البشر، وتحررهم من كل القيود.

4 - أن التقدم progress أصبح مفهوماً لا يخلو من المفارقة. ولم يعد ذا جدوى يعول عليها إذا ما استخدمناه لفهم الأدوات والتقنيات والظروف الخارجية للحياة. بل يمكن أن يكون ذا جدوى في:

أ - فهم السقوط breakdown الذي حدث للنموذج الصناعي (الحدائي) على المستوى الاستمولوجي.

ب - استعادة القدرة على صياغة أسس لمستقبلات مختلفة من الناحية النوعية.

5 - لا يتم النظر إلى التكنولوجيا بوصفها أدوات حيادية، بل بوصفها عمليات ثقافية تجسد مصالِح اجتماعية وأيديولوجية محددة.

6 - تعد القصص والحكايات stories وسائل تفسيرية قوية. فهذه القصص ليست مجرد حكايات mere Fiction بل هي طرق لنمذجة الواقع الإنساني بطرق مبتكرة ومفيدة. وبالتالي يمكن استخدامها في توضيح أو الكشف عن بعض جوانب المستقبل بطرق لا تنجزها أساليب التحليل والتفسير والتقنيات السائدة في الدراسات المستقبلية (مثل الاستشراق).

7 - يركز هذا الخطاب (النقدي) على أشكال التفاوض المرتبطة بالمعاني (مثل العمل وقت الفراغ، الدفاع، الصحة، .. إلخ). حيث يمكننا ذلك من تحديد أهم العمليات الفاعلة في التغيير الاجتماعي والثقافي.

لقد شكلت هذه المنطلقات أسس الخطاب النقدي الذي تبلور داخل حقل الدراسات المستقبلية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وقد جسد هذا الخطاب، بدوره، تحولاً في النموذج المعرفي الذي كان سائداً - داخل هذا الحقل - حتى نهاية الربع الأول من القرن ولعشرين.

والجدير بالذكر هنا هو أن معظم هذه المنطلقات تعكس تشابهاً واضحاً مع الأسس التي شكلت النموذج ما بعد الحدائي. بل إننا نجد في الكثير من الأحيان، تطابقاً بين الكثير من

المفاهيم الواردة في هذه المنطلقات، وتلك المفاهيم التي احتواها النموذج المعرفي ما بعد الحداثي. على سبيل المثال، مفهوم الخطاب، مفهوم التفكيك، أشكال المعرفة والثقافة المسيطرة، المنحى التأويلي، التأكيد على دور الفاعل، التركيز على تحليل اللغة والخطاب. ويرى الباحث أن هذه المنطلقات، التي تبنت في الخطاب النقدي داخل الدراسات المستقبلية، إذ تؤسس لخطاب نقدي في هذا الحقل المعرفي. فإنها تعكس، بالقدر نفسه، قدرة الدراسات المستقبلية على تطوير خطاب نقدي استطاع أن يستفيد من عموم الحركة النقدية، بشكل لم يحدث داخل النظرية السوسولوجية. كما استطاع، هذا الخطاب، أن يتجاوز الموقف العدمي الذي ساد داخل بعض اتجاهات ما بعد الحداثة. مثل التشكيك في إمكانية دراسة المستقبل والاحتفاء بعملية التفكيك الذي لا يهدف إلى أي شيء سوى تفكيك كل الأشياء إلى أشياء بلا معنى.

ويمكن التدليل على سعي الخطاب النقدي - داخل الدراسات المستقبلية - نحو تجاوز نموذج ما بعد الحداثة من واقع طبيعة الحقول المعرفية التي يرى slaughter أنها تمثل حقولاً تعمل بمثابة روافد تغذي هذا الخطاب النقدي. حيث تشمل هذه الحقول على: (slaughter, 1998:377):

- أ - المنظور التفسيري. ذلك المنظور الذي يعد، بحد ذاته نتاجاً للممارسة النقدية، الهرمنيوطيقا (علم التأويل) (Hermeneutics) ، وتحليل الخطاب. (♦♦)
- Discourse Analysis وعلم السميوطيقا (علم العلاقات) semiotics.
- ب - علم اجتماع العلم والتكنولوجيا sociology of science and technology

(♦) هرمنيوطيقا (علم التأويل) مصطلح يوناني الأصل يشير إلى عملية التفسير.. وقد ارتبط المصطلح بعلم تفسير النصوص الدينية وتأويلاتها في نشأته، ثم اتسع مدلوله مع فلسفة الظواهر. واصبح الآن مجالاً معرفياً يصل بين علوم متعددة، تتلاقى فيما بينها حول مشكلات التفسير، من منظور العلوم التأويلية التي تصل بين النص المفسر، والمفسر، والأنظمة التي تقوم عليها علمية التفسير. (عصفور، 1993: 388).

(♦♦) يشير مصطلح الخطاب إلى الطريقة التي تشكل بها الجمل نظاماً متتابعاً تسهم به في نسق كلي متغاير ومتحد الخواص، وعلى نحو يمكن معه أن تتألف الجمل في خطاب بعينه لتشكيل نصاً مفرداً، أو تتألف النصوص نفسها في نظام متتابع لتشكيل خطاباً أوسع ينطوي على أكثر من نص مفرد. وقد يوصف «الخطاب» بأنه مجموعة دالة من أشكال الأداء اللفظي تنتجها مجموعة من العلامات. أو يوصف بأنه مساق من العلاقات المتعينة التي تستخدم لتحقيق أغراض متعينة.. وكان تعميق مفهوم «الخطاب» بمثابة انتقال من مركزية مفهوم «اللغة» إلى مركزية «الخطاب» وإذا كان التركيز على «اللغة» يعني التركيز على «الخطاب» يعني التركيز على اللغة من حيث هي «نطق» أو تلفظ، مما يعني إدخال الذوات الناطقة في الاعتبار. (عصفور. المرجع السابق، 380).

الذي ينظر للعلم بوصفه منتجاً اجتماعياً، وللتكنولوجيا بوصفها نصاً ثقافياً(*) cultural text.

ج - النظرية النقدية للمجتمع - المصالح المعرفية، نظرية الفعل التواصلي لدى هابر ماس، تحليل ميشيل فوكو للقوة، ..الخ.

د - الكتابة التأملية، القصص التي تتسم برؤية واعية للماضي والحاضر، والمستقبلات الأكثر رحابة.

هـ - المسح البيئي والتخطيط الاستراتيجي - تقنيات البحوث المستقبلية التي يتم تطبيقها في مجال التنظيمات.

وهكذا يتضح لنا كيف أن الخطاب النقدي الذي تبلور في حقل الدراسات المستقبلية، خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كان منفتحاً على كل حقوب المعرفة ذات الطابع النقدي. حيث استفاد من التاريخ، الدراسات البيئية، الدراسات الثقافية واللغوية، علم الاجتماع، وكل الاتجاهات الفكرية ذات الإمكانيات النقدية، وخاصة البنيوية وما بعدها، والاتجاهات ما بعد الحداثية، وجسد هذا الخطاب تحولاً في النموذج المعرفي الذي كان سائداً في حقل الدراسات المستقبلية. نموذجاً يرى العالم من موقف انطولوجي مختلف، ويتوسل بأساليب غير تلك الأساليب التقليدية التي شاعت داخل نموذج اليقين المعرفي.

ولم يعد العالم في هذا النموذج الجديد واقعاً معطياً، يتشكل بمعزل عن إدراك الذات الفاعلة له. كما أن تفسير هذا العالم لا يمكن أن يتم باستبعاد هذه الذات الفاعلة. بل إننا لا نستطيع أن نفهم العالم الخارجي دون الوصول إلى عالم داخلي (خاص بالهوية، الثقافة، اللغة، القيم) على درجة عالية من التنظيم. من ثم يجب على الدراسات المستقبلية ألا تهتم فقط بالعالم الخارجي (الفيزيقي)، والبناء التحتي، والتكنولوجيا، والأجيال (البرامج) الجديدة من المخترعات التكنولوجية. فهذه كلها تعبر عن العوالم الداخلية للمعرفة الإنسانية والبعقيرية التي أبدعتها. (أنظر، slaughter, August 2002).

(*) يشير مفهوم النص إلى موضوع الدراسة الذي يكشف المحلل عن طابعه البنائي الدال. ويمثل الانتقال من مفهوم العمل على مفهوم «النص» الحلقة التي تحولت فيها بعض مساهمات «البنيوية» على «ما بعد البنيوية» حيث تبلور نوع من التقابل بين العمل، والنص، وصار «العمل» هو «الموضوع المنجز» الذي يتكون من كتابة متعلقة على نفسها، على عكس النص الذي صار مجالاً منهجياً لا نعرفه إلا في نشاط القراءة، أو في نشاط إنتاجنا له. واصبح الفارق بين الاثنين أقرب إلى الفارق بين «الشيء» و«العملية»، وبين «النتاج» و«البرنامج»، وبين «الدال» و«المدلول». وإذا كان العمل ينطوي على معنى الغائية التي يشير فيها المصنوع إلى صانعه الأول (المؤلف)، فإن النص يغدو مجالاً من النشاط يستقر قارئه المنتج. (عصفور، مرجع سابق، 416).

يترتب على ذلك أن المستقبل لم يعد محكوماً بقوانين نيوتينية يمكن تحديدها أو التنبؤ بها. بل إن المستقبل بات مفتوح النهايات. ولا يوجد مستقبل واحد، بل عدة مستقبلات بديلة. لذا فإن الدراسات المستقبلية يجب أن تكون مفتوحة وغير مكتملة، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها. ومن ثم فهي تؤدي وظيفة تحريك الساكن في الحياة الاجتماعية والسياسية ولاثقافية أكثر من كونها تخصص مغلق. حيث تقاوم، وتعمل ضد السياسات والثقافات المهيمنة في عصرنا. تقاوم وتتقد العلم (أهم أدوات الفكر والتغير، وتتقد العولة، أكثر عمليات النجاس قوة وسطوة) كما تتقد التصورات الخطية والحتمية (ذات الطابع الأرثوذكسي الرسمي) للمستقبل. (slaughter, 2002: 505).

وعلى المستوى المنهجي، فإن الدراسات المستقبلية ذات الطابع النقدي، على العكس من الدراسات المستقبلية التي تنطلق من نموذج اليقين المعرفي، لا تهتم باستخدام أو تطبيق التقنيات المنهجية المقتنة (مثل النماذج أو السيناريوهات، وما شابه) كما لا تهتم بالتنبؤ أو المقارنة. وهي بذلك، تتجاوز الاتجاهات الامبيريقية ذات الطابع السطحي وتكشف زيف اليقين المعرفي الذي تتسربل به الاتجاهات الواقعية الفجة.

إن هدف البحث المستقبلي النقدي - إذن - ليس هو التنبؤ أو المقارنة ولا تحديد (زائف) لمستقبل أفضل. بل على العكس عدم تحديد المستقبل، أو تجهيل المستقبل، وجعله أكثر غموضاً undefined وتحريره من قبضة الاتجاهات السطحية. وجعل وحدات التحليل ذات طابع إشكالي. وتمكين أبنية المعرفة. وقلقة علاقات السلطة القابعة خلف هذه الأبنية المعرفية. تلك العلاقات التي تؤطر معارفنا، وترسم لنا صورة للمستقبل لا تعبر إلا عن الصورة التي تراها هذه السلطة وتخدم مصالحها، عبر توظيف مقولات بعينها، أو إنتاجها، أو استدعائها وتداولها. والباحث المستقبلي (النقدي) لا يهتم بتحديد «الحقيقة» أو الوصول إليها. بل يهتم بكيفية توظيف مقولة «الحقيقة» في أوضاع سياسية بعينها، وكيف يتم استدعاء هذه المقولة، ومن الذي يستدعيها، وفي أي سياق، وكيف يتم تداولها، أو دورانها، ومن الذي يكسب، ومن الذي يخسر، بناء على تعيين، أو تسمية ما هو حقيقي (أو زائف)، أو واقعي، أو مهم.

كما تسعى الدراسات المستقبلية ذات الطابع النقدي إلى البحث في كيفية التشكيل الاجتماعي للزمن، وتقييم المنطلقات، ورؤى العالم ما بعد الحداثية، وإعادة صياغة،

وتقديم، المعرفة من أجل أن تكون صالحة للاستخدام العالمي من جانب التوجهات والرؤى ذات الطابع المستقبلي. وكذا تطوير أسس أخلاقية تقرر بالمسؤولية تجاه الأجيال المقبلة (أنظر، 1998: 381). (slaughter, 1998: 381).

وأخيراً فإن الاحتمالات المستقبلية، سواء الإيجابي منها، أو السلبي. حيث يمكنها الكشف عن، وتوضيح، جذور البدايات الأولى لنشأة المستقبلات الويلادية Dystopian Futures في عصرنا الحالي. وذلك العصر الذي استبدت به همجية العولة والبرجسية التكنولوجية technological narcissism. كما توضح الأسباب التي تبرر كون هذا المصير ليس في صالح البشرية. وبذا تكون الدراسات المستقبلية النقدية أكثر جدوى من تلك الآمال المبهمة والرؤى غير الواقعية للمستقبل (slaughter, August 2002).

ويعد الاتجاه النظري الذي تطور داخل حقل الدراسات المستقبلية خلال السنوات القليلة الماضية، والذي يعرف باسم «التحليل الطبقي السببي Causal Layered Analysis» من أهم الاتجاهات الدالة على طبيعة النموذج الذي تركزت إليه الدراسات المستقبلية ذات الطابع النقدي.

فهذا الاتجاه كما جاء على لسان أهم رواده (sohail Inayatullah) يجسد تحول الدراسات المستقبلية من الاهتمام الانطولوجي بالتنبؤ (بمستقبل) العالم إلى الاهتمام الاستمولوجي بالمصالح المعرفية القابعة خلف الكثير من الدعاوى المتعددة نحو المستقبل. ولا يرتبط هذا التحول - فيما يرى «عناية الله» بالتنظير الذي حدث داخل نظرية ما بعد البنيوية أو نظرية ما بعد الكولونيالية فقط، بل يرتبط، بالقدر نفسه، بالتنظير الحاصل في العالم، والتطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، والهندسة الوراثية... الخ)، تلك التطورات التي جعلت انطولوجيا الواقع، كما جعلت ما هو حقيقي أو حيادي، أمراً إشكالياً. فكان لزاماً على الدراسات المستقبلية أن تتحول من كونها «الزبن غير الشرعي للوضعية Positivism (الاهتمام بالتنبؤ) إلى التفسير والاثنوجرافيا، والاهتمام بالمعاني التي نضيفها على الأشياء. وأن تتحول من الاهتمام بالتنبؤ إلى الاهتمام بما هو غائب عن هذا التنبؤ.. ومن صياغة صور بعينها (أو نماذج) للمستقبل إلى البحث عن الغائب عن هذه الصور وهذه النماذج. وأخيراً تتحول من الاهتمام بالتنبؤ إلى الاهتمام بخلق آفاق تحويلية Transgnormativ spaces لإبداع مستقبلات بديلة.

ويسعى منهج «التحليل الطبقي السببي» إلى الكشف عن رؤى العالم الكامنة خلف سطح الواقع (أو الظواهر) بهدف تقديم تفسير أكثر ثراء وعمقاً من ذلك التفسير الذي تقدمه الاتجاهات الامبيريقية أو التوجهات التنبؤية، التي لا تبرح سطح الواقع. وبذا تنتقل الدراسات المستقبلية من الرؤية الاختزالية للمستقبل، إلى رؤية معقدة، متعددة العوامل، «طباقية layered ذات رؤى العالم» متعددة للمستقبل أنظر: (Inayatullah, 2002: 297). ويؤكد S. Inayatullah إن هذا المنهج ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو محاولة لخلق إمكانية لتحول حقيقي في عوالمنا الامبيريقية والتخيلية، وضمان المشاركة الفاعلة في هذا التحول. (Inayatullah, 2002: 490).

وجاءت الموضوعات التي اهتمت بها الدراسات المستقبلية النقدية محصلة لطبيعة النموذج المعرفي المغاير الذي تبنته، ومتسقاً، كذلك، مع خطابها ومنهجها النقدي الساعي إلى تفكيك كل أشكال المعرفة المسيطرة، وتحريك الساكن، والمستقر في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد تمثل الاهتمام الأساسي لهذه الدراسات في:

1 - تحرير الدراسات المستقبلية من هيمنة الرؤية الغربية المتمركزة على الذات الأوروبية.

اقتضت الرؤية المغايرة التي تبنتها الدراسات المستقبلية النقدية الاهتمام بموضوعات مغايرة لتلك الموضوعات التي سادت خلال هيمنة النموذج الوضعي على دراسات المستقبل. وكان من أهم هذه الموضوعات تحرير الدراسات المستقبلية ذاتها من هيمنة الرؤى الغربية. وذلك من خلال تفكيك البنية العميقة للفرضيات الكامنة خلف الدراسات المستقبلية، وتمثلت هذه الفرضيات في:

أ - أن رؤية العالم الوحيدة، الجديرة بالاهتمام هي رؤية العالم النابعة من الحضارة الغربية، وما يرتبط بها من قيم وأخلاقيات.

ب - يوجد علم واحد، وضعي، وموضوعي، وعالمي، هو العلم الغربي.

ج - تتحدد الواقعية ويتم صياغتها وفق صورة الرجل الأبيض.

د - أن الاختلافات والتباينات سوف تزول عندما يكتشف البشر عقلانية الثقافة الغربية وتفوقها. (Kelly, 2002: 561-562).

ويقتضي إبداع مستقبلات مغايرة زحزحة هذه الفرضيات وإزاحتها، وتحرير المستقبل

من هيمنة هذه الرؤية (الغربية) المتمركزة على الذات (الأوروبية) التي تنظر للعالم وفقاً للمعيار الغربي، وهذا المعيار الذي لم يؤد إلى إحلال السلام أو العدالة، بل افضى واقعياً إلى الكوارث والحروب. (أنظر، 1998: 376)، ولكي تتمكن دراسات المستقبل من إبداع مستقبلات مستدامة ومتنوعة عليها أن تقوم بتفكيك هذه الرؤية المهيمنة، وتحدي الفرضيات التي تستند عليها، حيث أدت هذه الفرضيات على أن أصبحت صورة المستقبل وفق الرؤية الغربية هي الصورة المهيمنة.

2 - الإقلاع من أرضية المستقبلات المغايرة.

استتباعاً لمحاولة تقويض الفرضيات التي استندت عليها الرؤية الغربية في دراسات المستقبل، اهتمت الدراسات المستقبلية، ذات الطابع النقدي، بموضوع المستقبلات المغايرة dissenting Futures ويقرب مفهوم المغايرة، أو المخالفة dissent بهذا المعنى، من مفهوم ميشيل فوكو عن الانحراف Deviance الذي يعني عدم مسابرة المعايير التي يحددها المجتمع أو تتحدد بثقافته السائدة (أنظر، عصفور، 1993: 378)، لكن مفهوم المغايرة أو المخالفة لا يرتبط بهذا المعنى فقط، بل يعني بالإضافة إلى ذلك، استجابة عاقلة لهذا المشهد العالمي الذي يترنح صوب مستقبل لا يمكن لأي عاقل أن يستشعر إزائه أي نوع من راحة البال.

إنها محاولة إيجابية لجذب الانتباه إلى نتائج الفوضى التي تبدت الآن، في كل مناحي حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. لكن هذه المغايرة ليست دعوة للثورة، بل دعوة للمشاركة والتدبر والتأمل العميق في كل مناحي حياتنا وعملنا. والمغايرة الإيجابية لا تعني شيئاً واحداً، بل تعني الكثير من الأشياء. إنها: نقد، وتدبر، ورؤية، محاولة للوصول إلى معرفة غير رسمية، التزام بالآخر، والكشف العميق للسيناريوهات والرؤى غير المقننة. إنها سباحة معرفية في حقول الثقافة والزمن. (Slaughter, 1999: 154)

3 - الاهتمام بمستقبل الفئات والشرائح المهمشة.

ترتب على خضوع الدراسات المستقبلية للرؤية الغربية، ومصالح الفئات الأكثر غنى، أنها تجاهلت وجهات نظر الثقافات الأخرى، كما تجاهلت اهتمامات ومصالح الغالبية العظمى من الفئات الفقيرة والمهمشة. وفي محاولة لإعادة الاعتبار لهذه الفئات داخل حقل

الدراسات المستقبلية قدم Rakesh Kapoor بعض الفرضيات التي تؤسس لدراسات مستقبلية من منظور الشرائح الأكثر فقراً وتهميشاً. وهذه الفرضيات:

أ - الفرضية الأولى: إذا ما استعرنا عبارة ماركس الشهيرة «أن الفلاسفة قد فسروا العالم بطرق مختلفة، لكن المهم هو تغييره» فإن الدراسات المستقبلية لا يمكن أن يكون لها مبرر أو مشروعية إلا إذا ساعدت على بناء عالم أكثر إنسانية وأكثر جمالاً وعدلاً. ولا شك أن معظم باحثي المستقبل يدركون أن الهدف من دراسة المستقبل هو العمل على تغيير العالم.. حيث إنهم لا يهتمون بتشخيص المشكلات قدر اهتمامهم بوضع الحلول. لكن، على الرغم من ذلك تجد أن القلة من هؤلاء الباحثين، في مجال الدراسات المستقبلية، نشطاء سياسيين أو نشطاء اجتماعيين. وبالطبع ليس المطلوب من كل باحثي المستقبل أن يكونوا كذلك، لكن يجب أن يكون لأفكارهم ورؤاهم تأثير فاعل على اتجاه التفكير وعلى سير الأحداث في المجتمع. ويرتد القصور، في هذا الجانب، إلى طبيعة التفسير الأحادي والضييق الذي تعاني منه بعض دراسات المستقبل وهذا ينقلنا إلى.

ب - الفرضية الثانية: أن الدراسات المستقبلية محملة بإرث الماضي (التحديتي) المرتبط بالحضارة الغربية. ومن ثم فهي محكومة بالعقلية الذرائعية. وقد أفضى ذلك إلى تجاهل الاتجاهات ورؤى العالم الأخرى. كما أفضى على تمركز الدراسات المستقبلية حول الاهتمامات المادية والتوجهات التكنولوجية، ولم تبذل جهداً لفهم العالم والمستقبل انطلاقاً من رؤى ووجهات نظر أخرى. كما تجاهلت أنساق المعرفة المرتبطة بالمجتمعات غير الغربية وفي ظل هذه الرؤية (الغربية) المسيطرة على الدراسات المستقبلية، انعدمت الجهود التي تحاول الدخول إلى نسيج الثقافات الأخرى، وتتعلم من أنماط حياتها ورؤاها للمستقبل.

ج - الفرضية الثالثة: بالنظر إلى خريطة الدراسات المستقبلية، نجد أن هذه الدراسات يغلب عليها نزعة الولوج بالمستقبل Pop-Futurism وهذا الولوج محكوم بدوره، بالرؤية التكنولوجية للمستقبل، تلك الرؤية التي ترى أن التكنولوجيا الرائعة والمبهرة هي التي ستشكل أسس بناء المستقبل.

د - الفرضية الرابعة: أن الدراسات المستقبلية تخدم مصالح الشركات التجارية الكبرى، وشركات صناعة الأسلحة، خاصة في الدول المتقدمة. فهذه الشركات هي المصدر الأساسي لتمويل بحوث المستقبل، ولكن بشروطها ووفقاً لما يخدم مصالحها.

هـ - الفرضية الخامسة: أن الدراسات المستقبلية لا تهتم بالفالبيية العظمى من سكان العالم، خاصة الفقراء، والذين لا مستقبل لهم. فإذا كانت الدراسات المستقبلية تخدم، في معظمها مصالح الشركات الكبرى والدول الغنية، فكيف لها أن تخدم مصالح الفقراء؟ وإذا كان علماء المستقبل يحدثوننا عن «المنزل الذكي Smart Home» الذي يمكنه إنجاز الكثير من المهام الروتينية لسكانه، فإن السؤال الأهم هو: كم عدد سكان الأرض الذي يحتكمون على مسكن أصلاً؟.

و - الفرضية السادسة: أن الدراسات المستقبلية ذات تأثير ضئيل على التغيرات الهائلة التي تحدث في العالم الواقعي. ويرتد ذلك إلى العديد من الأسباب، من أهمها، محدودية هذه الدراسات وضيق أفقها، وعجزها عن التنبؤ الدقيق، وإقصاؤها عن بنية اتخاذ القرار. وإذا كانت الدراسات المستقبلية تستطيع أن تساعدنا في صياغة خياراتنا نحو المستقبل، فيجب عليها أن تكون قادرة على التأثير في مسيرة الأحداث الجارية في الحاضر. تأثيراً له مردود أفضل في المستقبل.

ز - الفرضية السابعة: ترتيباً على الفرضيات السابقة فإن دراسات المستقبل، بوصفها تخصصاً، علمياً، ذات تأثير ضئيل على صنع السياسة العامة. فلم تستطع أن تنجز عملاً يكون له تأثير فاعل على السياسات العامة، أو تأثير بارز في اتخاذ القرارات الأساسية في كثير من المجتمعات.

ح - الفرضية الثامنة: ثمة فجوة هائلة بين وعي باحثي المستقبل واستبصاراتهم من ناحية، ووعي عامة الناس وأفعالهم من ناحية ثانية، وهيمنة وسطوة متخذي القرار من ناحية ثالثة. إذ على الرغم من أن الدراسات المستقبلية استطاعت أن تطور بعض الاتجاهات المهمة حول الوضع الإنساني؛ فإن هذه الاتجاهات لم تستطع أن تتجاوز أسوار المؤسسات الأكاديمية، وتؤثر في المجرى العام للمجتمع.

ط - الفرضية التاسعة: أن الدور الذي تؤديه الدراسات المستقبلية في العالم المعولم مازال مشوشاً وغير واضح، فالعولة تتسم بحرية تدفق رأس المال والأرباح والسلع الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع تدفق المنتوجات الثقافية.. لكن هذه العولة خلقت مشكلات على صعيد العلاقة بين أشكال بعينها من الإبداع والمعرفة والمهارات، والسوق العولمية. ونتجاً لذلك نجد أن أشكالاً بعينها من المعارف، والمهارات، التي ترتبط عادة بالعلم

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسولوجية

والتكنولوجيا الغربية، تحتل - هي ومن يمارسها أو يملكها - مكان الصدارة في الوقت الذي تدفع أشكالاً أخرى من المعارف والمهارات، التي غالباً ما ترتبط بالثقافات الأخرى غير الغربية، تدفع هي، ومن يمارسها أو يحملها، إلى حافة السقوط.

تأسيساً على ما سبق، يتضح لنا أن الدراسات المستقبلية شهدت تحولاً في النموذج المعرفي خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وعلى الرغم من أوجه التشابه بين هذا النموذج الجديد والنموذج ما بعد الحداثي فإن النموذج المعرفي الذي تطور داخل حقل الدراسات المستقبلية استطاع أن يتجاوز النموذج المعرفي ما بعد الحداثي. وأن يطور خطاباً نقدياً استطاع أن يستفيد من الإمكانيات النقدية الرحبة التي طرحها نموذج ما بعد الحداثة لكنه تجاوز في الوقت نفسه، الكثير من النزعات التي راجت داخل بعض اتجاهات ما بعد الحداثة، خاصة التشكيك في إمكانية دراسة المستقبل.

وسعى الاتجاه النقدي الذي تطور من رحم النموذج المعرفي الجديد - داخل الدراسات المستقبلية - إلى تحرير هذه الدراسات من هيمنة ومركزية الحضارة الغربية المسيطرة - كما حاول أن يقلع من أرضية مختلفة، هي أرضية المستقبلات المغايرة Dissenting Futures، وأن يهتم بالمستقبل من وجهة نظر ثقافات أخرى غير غربية وبمستقبل من لا مستقبل لهم من الفقراء والمهمشين.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

- 1 - ابراهيم العيسوي، 2002: استشراف المستقبل العربي، التجربة المصرية، مصر 2020 في النظام العربي وآفاق المستقبل، مراجعة وتقديم طاهر كنعان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
- 2 - أحمد زايد، 1996: آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع: نظرية تشكيل البنية. المجلة الاجتماعية العربية، المجلد الثالث والثلاثون، العددان الأول والثاني، يناير/ مايو، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- 3 - أحمد زايد، 1984: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- 4 - ادوار كورنيش، 1994: المستقبلية، مقدمة في فن وعلم فهم وبناء عالم الغد، ترجمة محمود فلاح، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق.

- 5 - الزواوي بغورة، 1999: الحاضر بديل للحداثة وما بعد الحداثة، قضايا فكرية، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، الكتاب التاسع والعشرون.
- 6 - الفن توفلر، 1974: صدمة المستقبل، التغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد على ناصف، دار نهضة مصر، القاهرة.
- 7 - تيري إيغلتون، 2000: أوهام ما بعد الحداثة، ترجمة تأثر ديب، دار الحوار للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى.
- 8 - جابر عصفور، 1992: (مترجم): عصر البنيوية، تأليف إديث كريزويل، دار سعاد الصباح، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 9 - جان زيجلر، 2003: سادة العالم الجدد، ترجمة، محمد مستجير مصطفى، إصدارات سطور، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 10 - جاك إيلوك، 2002: خدعة التكنولوجيا، ترجمة، د. فاطمة نصر، إصدارات سطور، القاهرة.
- 11 - عبدالعظيم أنيس، 1985: مستقبل البشرية والنماذج العالمية، هل يتجه العالم نحو كارثة أم مجتمع جديد؟ مجلة الهلال، القاهرة.
- 12 - فرنسوا ليوتار، 1994: الوضع ما بعد الحداثي، تقرير عن المعرفة، ترجمة، أحمد حسان، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 13 - فريدريك جيمسون، 1991: ما بعد الحداثة والمجتمع الاستهلاكي، ترجمة، فاضل جكنز، قضايا وشهادات، كتاب ثقافي دوري، العدد الثالث.
- 14 - فؤاد مرسي، 1990: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، مارس 1990.
- 15 - مارجريت آرشر، 2000: النظرية والثقافة والمجتمع ما بعد الصناعي، في: ثقافة العولمة، القومية والعولمة، والحداثة، إعداد، مايك فذرستون، ترجمة، عبدالوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- 16 - مارشال بيرمان، 1991: كل ما هو صلب يتحول إلى أثير، التحديث أمس واليوم وغداً، ترجمة، فاضل جنكر، قضايا وشهادات، كتاب ثقافي دوري، العدد الثالث.
- 17 - محمد عبدالحميد إبراهيم، 1996: أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة (1970 - 1990)، دراسة مقارنة بين نمطين حضريين، رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة القاهرة.
- 18 - محمد عبدالحميد إبراهيم، 2001: الاقتصاد السياسي للفقير في مصر (1975 - 1990) رؤية سوسولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 61، العدد 40.
- 19 - موسى الخلف، 2003: العصر الجينومي، استراتيجيات المستقبل البشري، عالم المعرفة، الكويت، العدد 294، يوليو.

الاتجاهات المعاصرة في دراسات المستقبل رؤية سوسيولوجية

- 20 - ميتشو كاجو، 2001: رؤى مستقبلية، كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة، سعد الدين خرفان، عالم المعرفة، الكويت، العدد 27، يونيو.
- 21 - نادر فرجاني، 1980: حول استشراق المستقبل الوطن العربي، رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية، المستقبل العربي، المجلد الخامس عشر، مايو 1980.

ثانياً، المراجع الأجنبية :

- Agger, Ben (1991) critical theory, poststructuralism, postmodernism: Their sociological Relevance, Annual Review of sociology vol. 17.
- Bas, Enric (1999) The sociology of the 21 st century; or How to be ready for facing the future, International Review of sociology, vol. 9, No. 3.
- Bauman, Zygmunt (1988) Sociology and Postmodernity, sociological Review, 36.
- Bell, Wendell (2002) Acommunity of Futurists and the state of the futures field, futures, vol. 34, No 3-4.
- Bell, Wendell (2001) Futures studies comes of age: Twenty-Five years after the limits of To Growth, Futures, vol, 33, No 1.
- Bell, Wendell (1999) The sociology of the future and the Future of sociology, international Review of sociology, vol, 9, No.3.
- Bell, Wendell (1993) bringing the good back in: values, objectivity and the future, International social science journal, No. 137.
- Berthon, Pierre, Leyland Pitt and Richard. Watson (2002) Post modernism and the web: Meta themes anddiscourse, technological Forecasting and social change, No. 65.
- Bodhan, Richard (1984) the sociology of Industrial and post-industrial society: some problems, current sociology, spring.
- Bottomore (1975) compting paradigms in sociology, Annul Review of sociology, 1975.
- Burawey, Michael (2000) A Sociology For the second Great transformations? Annual Review of sociology (26).
- Camic, Charles, and Neil Gross (1998) Contemporary Development in sociological theory: current Projects and conditions of possibility, Annual Review of sociology vol. 24.
- Fuller, Abigail A. (1996) Producing Radical scholarships: the Radical sociology Movement, 1967-1975, sociological Imagination quarterly journal vol. 33, No.1. through: <http://comm-org.utoledo.edu.si/Fuller.htm>
- Giddens, Anthony (1973) class structure of advanced societies, Hutchison, London.
- Hannigan, John A. (1980) Fragmentation in science: the case of futurology, sociological Review, vol. 28, No.2.

- Hargens, Lawell I. (2000) Sociologists Assessments of the State of sociology, 1960-1984, the American sociologist, Fall 2000.
- Holtz hausen, Derina R. (2002) Towards a postmodern research agenda for publid relations, Public Relations Review, No. 28.
- Inayutullah, sohail (2002) Reductionism or layered complexity? The futures of futures studies, futures, vol, 34. No. 304.
- Inayutullah, sohail (1998) Macro hitory and futures studies, futures, vol. 30, No. 2.
- Lee, Richard E. (2002) imagining the future: constructing social knowledge after complexity studies, International Review of sociology, vol. 12, No. 2.
- Ley, David (2003) forgetting postmodernism? Recuperating a social history of local Knowledge? Progress in Human Geography, vol. 27, No. 5.
- Lyon, David (2001) Everyday life in formational societies: Uncertainties, Morals, and Zygmunt Bauman's sociology, International Review of sociology, vol. 11, No. 3.
- Malaska, pentti (2001) Futures Research outline of a post-modern idea of progress, Futures, vol. 33, No. 3-4.
- Martin, Randy (1998) Fragmentation and Fetishism: The postmodern in Marx, critical Accounting, No, 9.
- Masini, Eleonora Barbier (1994) futures studies, and the trends towards unity and diversity, International social science Journal. No. 137.
- Niiniluoto Ilkk, 2001 futures studies: science or art, futures, vol. 33, No. 5.
- Novaky, Erzsene (1998) permanent Development of futures Research Methodology, American Behavioral scientist vol. 42, No. 3.
- O'neil, john (2003) unified science as political philosophy: positivism, pluralism and liberalism, studies in History and philosophy of science, vol. 34.
- Presti, Alberto lo (1999) the logical exchange between futures studies and sociology, international review of sociology, vol. No. 3.
- Riner, Reed D. (1998) the future as sociocultural problem. American behavioral scientist. vol. 42, No.3.
- Ritzer, George and Barry smart (eds.) (2001) Handbook of social theory, sage publications, London.
- Seidman, S and wayner, d (1992) post-modernism and social theory - the debate over general theory, Cambridge oxgord, uk.
- Slaughter, Richard, A. (2002) futures studies as civilizational catalyst. Futures, vol. 34, nos. 3-4.
- Slaughter, Richard, A. (2002) where now for futures studies? Futures, vol. 34. nos. 3-4.
- Slaughter, Richard, A. (2002) the role of critique in future work, futures, bulletin, the newsletter of the world futures studies federation, vol. 27., Issue 2 (August).

- Slaughter, Richard, A. (1999) toward responsible dissent and the rise of transformational futures, futures, vol. 31, No. 1.
- Slaughter, Richard, A. (1999) professional standards in futures work, futures, vol. 31, No. 6.
- Spector, Alan (2002) Marxist sociology and human sociology: diversity, intersections, and convergence, the American sociologist, (winter).
- Stoecher, Randy (1996) sociology and social action, sociological imagination, quarterly journal of wiscanson association vol. 33, No. 1, through: <http://comm.org.utolodo.edu/si/stoecker1.htm>
- Strand, sverre (1999) forecasting the future: pitfalls in controlling for uncertainty, futures vol. 31, No. 2.
- Tapio, petri and alli hietanen (2002) epistemology and public policy: using a new typology to analyse the paradigm shit in Finnish transport futures studies, futures, vol. 34, No. 7.
- TTherbotn, goran (2002) At birth of second century sociology: times for revlexivity, spaces of identity, and nods of knowledge, British journal of sociology, vol. 51, No. 1.
- Udehn, lars (2002) the changing face of methological individualism, Annual review of sociology, vol. 28.
- Urry, john (2000) sociology facing the millennium, British journal of sociology, vol. 51, No. 1.
- Wallersteinian, immanual (2000) from sociology to historical social sciences, British journal of sociology, vol. 51, No. 1.
- Woolcodk, Michael and jashua Kim (2000) can what is Wright with sociology fix what is wrong with sociology? American socilolgist (spring).